رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مناهج المحدثين العامة

في الرواية والتصنيف

مناهج المحدثين وغاياتها - مكانة السنة
دفع شبهات سابقة ومعاصرة - الصحابة والحديث
مناهج الرواية - مناهج التصنيف

تأليف
الدكتور نور الدين عتر

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَوَاتِرٌ

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

جميع الحقوق محفوظة

للطباعة - والنشر - والتوزيع
تلفاكس: ٢٢٤٨٢٠٠٠ جوال: ٠٩٤٤/٩٧٧٢٢٢
E-mail : taiba@cec.sy
موافقة الطبع رقم ٧٢٧٧٥ - ٩/٩/٢٠٠٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مناهج المحدثين العامة

في الرواية والتصنيف

مناهج المحدثين وغاياتها - مكانة السنة
دفع شبهات سابقة ومعاصرة - الصحابة والحديث
مناهج الرواية - مناهج التصنيف

تأليف
الدكتور نور الدين عتر
رئيس قسم علوم القرآن والسنة - كلية الشريعة بجامعة دمشق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الذي جاء بالمنهج القويم ، وهَدى إلى الصراط المستقيم ، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد:

فقد أيّد الله تعالت حكمته وعزت إرادته هذا الدين بمواهبَ نادرةٍ عجيبة ، فتح كتابُه الحكيم مغاليقَها ، وسَدّد حديثُ نبيه الكريم نـهجَها ، فبزّت الدنيا وفاقت العالم ، بما قدمت من علوم وأنجزت من حضارة ، وكان من هذه المواهب ما هو معجزة أعيت البشريةَ أن تأتيَ بِمِثْلها في القديم والحديث ، كان منها أئمةُ الحديث رضوان الله عليهم أجمعين ، من أجلّة الصحابة فالتابعين ، ثم مَنْ بعدهم فحفظوا حديث النبي ﷺ بصدورهم الحافظة العجيبة التذكر ، وأودعوه الصحف زيادة في الحفظ والضبط ، ثم جمعوه في المصنفات الكثيرة حماية له من النسيان والخلط؛ إذ طالت الأسانيد وتَشَعَّبت ، وكثرت الروايات لكل حديث وتعددت ، وكثرت العلوم وتفرعت ، فأعيى الحوافظَ ضبطُها بدقة ، وأعوزت ذاكرة الصدور مساعدة ذاكرة السطور ، فكثرت أنواع الكتب المؤلفة في الحديث الشريف ، وتنوعت مناهج مؤلفيها ، واختلفت أساليبهم ومقاصدهم فيها.

وهكذا كان من الأهمية بمكان كبيرٍ أن يعلم طالب الحديث وكل مثقف مسلم مناهجَ المحدثين في الرواية ، تلك المناهج التي ضُبِطَت ضبطاً لا يقاربه ضبط وقعدت تقعيداً لا يقاربه تقعيد في الدنيا كلها ، سواء في الرواية الشفهية ، أو في الرواية الكتابية ، ومنها رواية كتب الحديث الشريف أيضاً ، كما أن من الأهمية بمكان كبير أن يعلم طالب الحديث مناهجهم العامة في أنواع المؤلفات ، ويحيط خبراً بمناهجهم الفنية ومقاصدهم منها ، لما أن ذلك وسيلة إلى تحصيل هدفه ، وهو العلم بحديث النبي ﷺ والفهم له والتفقه فيه ، مستعيناً بفهم مقاصد المحدثين الفنية في علم الحديث والتفقه فيه.

ولا شك أن الدراسات التطبيقية مهمة غاية الأهمية لتحقيق هذا الهدف الجليل ، ومن هنا فقد كانت خطوة مفيدة مهمة أن تُجعل (مناهج المحدثين) عِلْماً مقرراً بمفرده في الكليات الجامعية التي تُعنى بالعلوم الإسلامية؛ لِمَا يجديه هذا الإفراد من إظهار العناية بأصولٍ وفروعٍ ومسائلَ لا تحظى بهذه العناية الفائقة في ضمن دراسةٍ عامة عن أصولَ الحديث ، وكان من ثمار هذه الخطوة دراسات جديدة ، ومؤلفات جديدة أيضاً ، وُضعت لدارسي علوم الشرع عامة ، وتفيد كل راغب بدراسة الحديث خاصة ، أبدى فيها مؤلفوها فوائد مهمة ، وقدموا معارف وعلوماً جمة ، أجزل الله مثوبتهم وتقبل منهم ونفع بهم.

لكنّ هذه الكتب في حدود اطلاعنا قَصَّرت في بعض جوانب مهمة في بحث مناهج المحدثين ، بل إنها لم تقدم تعريفاً وبياناً يوضح تصور المراد بمناهج المحدثين ، ومن هنا جاءت دراساتها غير وافية بالموضوع ، ولا كافية من الإعواز في هذه الربوع.

لذلك رأيت أن أشرح تَصَوُّر هذا العلم الذي يجب أن يُصاغ

التأليف على وفقه؛ ليصار إلى بحثه مستوفى في مؤلفات كثيرة ، سوف أُقدّم بعضها إن يَسّرَ اللهُ ذلك ويقدّم إخواني أهل العلم فيها مؤلفات واسعة شاملة.

وأقدم هذا البحث في هذا العلم ورقة عمل ـ كما يقال في عصرنا ـ في الطريق لأن تَتخذ (مناهج المحدثين) شكلَها المنهجي الكامل ، وتتناول الموضوعات التي تتعلق بها بالدرس الشامل.

كتبه نور الدين عتر
خادم القرآن والحديث
في كلية الشريعة بجامعة دمشق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

مناهجُ المُحَدّثين
حدودُها وغاياتــها ومصادرها

تعريف مناهج المحدثين:

هذه العبارة (مناهج المحدثين) مركّب إضافي يتألف من كلمتي (مناهج) و(المحدّثين) والمناهج لغة: جمع منهج، وهو كالنهج والمنهاج: الطريق الواضح[1]. والمحدثون: جمع محدث، اسم فاعل من حَدّث، والحديث من حدُث، نقيض قدُم. والحديث: الجديد والخبر[2]. وقد غلب استعمال المحدث في العرف العام والخاص على المشتغل بالحديث النبوي. والمعنى اللغوي لهذه العبارة الطرق التي يسلكها المحدثون في أمورهم، وتشمل بإطلاقها العبادات، والمعاملات، وبحث العلوم العامة، وغير ذلك من عام وخاص، ومن ذلك روايتهم الحديث بسنده، أو تخريجُه، أي عزوه لمرجع يرويه بسنده.

أما في الاصطلاح: فنختار أن نعرف مناهج المحدثين فنقول: هي

---

(١) القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي (النهج) ص ٢٦٦.

(٢) المرجع السابق (حدث) ص ٢١٤.

الطرق التي يتبعها المحدثون في رواية الحديث وفي تصنيفه ، وسياق أسانيده ، والمقاصد الفقهية والفنية الإسنادية ، التي يرمزون إليها من ذلك.

ويشمل قولنا: «**رواية الحديث**» الروايةَ الشفوية ، والرواية من صحيفة مكتوبة ، أو كتاب. ويدخل فيه طرق التحمل والأداء ، وحكم كل منها ، وغير ذلك.

ويشمل قولنا: «**تصنيفه**» مناهج التصنيف العامة ، أي أنواع المصنفات في الحديث النبوي كالجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم.

وقولنا «**وسياق أسانيده**» يفيد كيفية ذكر المحدث سندَه أو أسانيده ، وهل يورد الحديث بسند واحد ، أو يورد له أسانيد ، وكيف يجمعها في السياق ويحولها بـ (ح) التحويل ، كما يفعل مسلم وغيره ، أو يفرقها على الأبواب كما يفعل البخاري ، وماذا يتفرع عن ذلك كله من الفوائد.

وقولنا: «**والمقاصد الفقهية والفنية والإسنادية**» يفيد مناهج كل مصنف الخاصة به في بيان دلالة الحديث التي يرشد إليها ومناهجهم الخاصة الفنية الحديثية في الكتب التي صنفوها ، ويتناول ذلك شروط الأئمة وما لكل إمام من إشارات يشير بها لفوائد حديثية يقدمها للقارىء ، ومقاصد يشيرون إليها ، وما إلى ذلك.

وهذا الشمول أليق بهذا العنوان ، كما أنه أوفى بالغرض من الاقتصار على المناهج في التأليف ، سواء المناهج العامة في ترتيب الأحاديث ، أو الخاصة الفقهية والفنية ، أي إفادة معارف حديثية في الأسانيد والمتون ، فإن الشمول الذي ذكرناه يسلط الضوء على مناهج الرواية ، وقد غفل عنها كثيرون من طلبة العلم ، كيف لا وقد أغفلها

عدد من الأساتذة العصريين الكاتبين في علوم الحديث أو اصطلاح المحدثين ، مع أنها ركن في معرفة انتقال الحديث عَبْر حلقات الإسناد انتقالاً محُكَماً محكوماً بقواعدَ وضوابطَ دقيقة ، تكفلُ سلامة النصّ في هذا الانتقال ، وتحقق اتصال السند ، كما تبين حال الراوي من مقابلة طريقته في الأداء للحديث بطريقة تلقيه لهذا الحديث ، من حيث العدالة أو اختلالها ، ومن حيث التوافق الصريح بينهما ، أو التدليس في الأداء بما يوهم طريقة عالية في تلقي الحديث سوى التي أُخِذَ بها الحديث ، وغير ذلك.

مناهج المحدثين العامة والخاصة:

ومن هذا يتبين للقارىء أن مناهج المحدثين قسمان: مناهج عامة ومناهج خاصة.

أما المناهج العامة: فهي الطرق التي يسير على كلٍّ منها جماعة من المحدّثين ، مثل كتب: المسانيد ، والجوامع ، والسنن ، والمعاجم ، وغير ذلك.

وأما المناهج الخاصة: فهي كل طريقة يختص بها المحدث عن أمثاله ، مثل ما يختص به المسند للإمام أحمد ، والمسند لبَقِيِّ بن مَخْلَد عن غيرهما. ومثل ما يختص به كلٌّ من الجامع الصحيح للبخاري ، ولمسلم ، وجامع الترمذي عن غيره من الكتب المرتبة على الموضوعات.

تعريف آخر:

ثم إنَّا بعد إعداد هذا البحث وصلنا كتاب قيّم في مناهج المحدثين لبعض الزملاء الأفاضل ، تعرض لتعريف مناهج المحدثين فقال:

«هو العلم الذي يَكشف لنا طريقة المصنف في كتابه ، من حيث

الترتيب والتبويب ، واختيار الشيوخ والطرق ، وصياغة الأسانيد ، ويبين كذلك شروط المصنف ومصطلحاته الخاصة به ، ومعرفة موضوعه ، بما يُعِيْنُ على فهم ذلك الكتاب ، والاستفادة منه على أكمل وجه» .

وهذا تعريف جيد ، يُشكر مَن كتبه ، فقد تَفرّد به بين مَن كتب في هذا الفن فيما نعلم . لكنّا نلحظ عليه :

١ ـ أنه عرّف المناهج الخاصة فقط ، كما هو ظاهر جداً . ولم يُشِر إلى المناهج العامة .

٢ ـ أنه وسّع التعريف وأطنب فيه ، وذكر ما ليس من المناهج .

٣ ـ أنه لم يَعْرِض لمناهجهم في الرواية . والتعاريفُ يُرَاعى فيها الإيجاز والشمول . فما عرّفنا به (مناهج المحدثين) أولى إن شاء الله .

ويتصل بمناهج المحدثين علم تخريج الحديث . نُعَرِّف به ههنا :

علم التخريج :

التخريج في اللغة مأخوذ من الخروج ، والمَخْرَج مكان الخروج كالباب ، أو الطريق الذي يُخرَج منه .

ويطلق عند المحدثين بمعان تشترك في بيان مَخْرَج الحديث ، أي سنده ؛ لأن السند هو الطريق الذي خَرَج الحديث إلينا منه .

وقد كان استعمال التخريج متوسعاً فيه قبل العصر الأخير بحيث يقصد منه معنى (الإخراج) ، أي رواية الحديث بسنده ، كما نجده عند الإمام ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي ، وغيره ، يقول : خرّجه البخاري ، خرّجه مسلم ، خرّجاه ، بمعنى أخرجه وأخرجاه .

ومن هذا التوسع استعمال التخريج بمعنى الاستخراج ، وهو رواية

أحاديث كتاب من الكتب التي تروي الأحاديث بسندها ، فيرويها المخرج بأسانيد لنفسه ، ومن هذا الباب قول ابن الصلاح: «الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم رضي الله عنهما لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الحديث»[1].

ثم استقر الاصطلاح على استعمال «أخرجه» و«الإخراج» بمعنى رواية الحديث بسنده. واستعمال «خرّجه» و«التخريج» بمعنى بيّن المصادر التي ترويه بسنده.

وقد استعمل المحدّثون التخريج بمعان متعددة سوى ما ذكرنا ، مثل قولهم: خرّج لنفسه معجماً ، إذا ألف كتاباً في أسماء شيوخه. كذلك إذا انتخب أحاديث من كتاب. وفسر السخاوي التخريج بأنه«إخراجُ المحدّثِ الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمَشْيَخَات والكتب ونحوها ، وسياقُها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه. والكلامُ عليها وعَزْوُها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما»[2].

وهذا واضح أنه تعريف بحسب عصره وحال الرواية فيه.

لكنّا بالتأمل في **هذه الاستعمالات نجد أنها تشترك كلها في معنى الإرشاد إلى ما يُعرف به سند الحديث:**

فأسماء الشيوخ ليست أسماء مجردة ، بل هم بدء إسنادٍ لكتاب أو كتب يرويها جامع شيوخه من طريق هؤلاء.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٢ ، ونحوه في التقريب للنووي وشرحه تدريب الراوي للسيوطي ١: ١١١.

(٢) فتح المغيث ٢/٣٣٨ ، كما في كتاب (أصول التخريج) للدكتور محمود الطحان ص ٩ ، وعنه كتاب (كيف ندرس علم تخريج الحديث) ص ١٨.

كذلك في الانتخاب تؤخذ الأحاديث المتخيَّرة من كتاب بأسانيد لذلك الكتاب.

كذلك المعنى الذي تخيره السخاوي. وفيه إضافة موازنة بين سند المحدث في عصر السخاوي وإسناد كتب الأئمة من حيث التقاء السند بسندهم أو عدم التقائه.

وقد اشتهر عند العلماء في هذا العصر تعريف التخريج بأنه «الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي روته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»[1].

واختار بعض العصريين تعريفاً آخر للتخريج فقال: «هو كشف مظانّ الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة»[2].

وفي هذا الاختيار قصور؛ لأنه لا ينص على معرفة حال الحديث من حيث القبولُ أو الرّد، وإن كان شرح التعريف قد أوضح ذلك.

كما أنه اشترط في التعريف موازنة الأسانيد، ولم يسبقه لذلك الاشتراط أحد، بل يؤخذ مما ذكرَه هو من معاني التخريج عدم اشتراطه إذ قال في المعنى الثاني للتخريج[3]: «عزو الحديث إلى مصادره الأصلية مع ذكر أحوال الإسناد بشكل موجز، مثل ما عمله

---

(١) أصول التخريج للدكتور محمود الطحان ص ١٠ بتصرف يسير، فإن فيه «أخرجته» عدلنّاه بكلمة «روته» لئلا تتكرر مادة المعرَّف في التعريف.

(٢) كيف ندرس علم تخريج الحديث: ٢٨.

(٣) كيف ندرس علم تخريج الحديث ص٢٨. وتأمل قوله: «في الجامع الكبير»، فليس فيه ما ذكر.

السيوطي في الجامع الكبير والصغير. . . ».

فإذا كان هذا عملَ إمام حافظ كبير ، جعله صاحب هذا الاختيار تخريجاً ، فلماذا نشترط على أهل هذا العصر زيادة عليه. نحن نقر بأن ما يهدف إليه صاحب هذا الاختيار رتبة عليا نحض أن تطمح إليها همم الباحثين. لكن جعل ذلك شرطاً في عمل التخريج ليس له مستند.

ولنا في أعمال أئمتنا الأعلام القدوة في هذا الشأن ، فإذا نظرنا إلى أعمالهم في كتبهم المعتمدة ، فإننا نتوصل إلى تعريف سديد للتخريج.

نذكر من هذه الكتب المصادر الأمهات الآتية في التخريج:

١ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي (ت ٧٦٢ هـ).

٢ ـ المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ العراقي عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ).

٣ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) خرج فيه أحاديث الشرح الكبير للرافعي ، الذي شرح فيه كتاب الوجيز في الفقه الشافعي للإمام الغزالي.

٤ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر أيضاً.

٥ ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا. لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ).

فإننا نجد في هذه المصادر الأمهات عزو الحديث للمصادر التي ترويه بسنده ، مع الكلام عليه . وأحياناً نجدهم يسكتون عن الكلام على الحديث ، وقد حملت في عناوينها اسم (التخريج) عدا نصب

الراية ، وكثيرة هي الكتب في هذا الباب التي تحمل في عنوانها اسم التخريج وهي تسير على الخطة التي بيناها.

وعلى ذلك فإنا نختار تعريف التخريج بأنه:

«عزو الحديث للمصادر التي ترويه بسنده مع الكلام عليه، وما يتطلبه ذلك من بحث».

أما التخوّف من دخول من لا علم له بعلم الحديث في التخريج فليس يصلح مسوّغاً لتغيير حقيقته ، ولأن أهل الجرأة على الدعوى لا يَرْعَوُون عن التطاول وانتحال ما ليس لهم به خُبْرٌ مهما اشترطنا من الشروط.

الفرق بين مناهج المحدثين والتخريج:

ومن هذا التعريف لمناهج المحدثين وللتخريج نجد أن مناهج المحدثين تشتمل على أمور جوهرية في علم التخريج ، هي مناهج المحدثين في التصنيف كما عبرنا هنا؛ لأنه لا بد من معرفتها حتى يسهل استخراج الحديث من المصنفات الأصلية ، التي تروي الأحاديث بإسنادها.

وينفرد «مناهج المحدثين» بدراسات أخرى لا تدخل في التخريج ، مثل مناهجهم في فنِّ الإسناد ، وسياق الطرق المتعددة للحديث من متابعات وشواهد ، وما يرمزون لذلك من الفوائد ، ومثل قضايا التراجم ودلالتها على مقصد المصنف الدقيق ، التي اشتهر بها البخاري ، وهي ليست خاصة به كما يتوهم. وغير ذلك ، أي أن «مناهج المحدثين» أشمل من «التخريج» وصلة «مناهج المحدثين» بالتخريج صلة العام بالخاص ، فمناهج المحدثين عام ، والتخريج خاص ، كأنه واحد من تلك المناهج مع تنوع تفصيلي فيه.

وعلى هذا فإننا نتوجه إلى إخواننا في هذا الاختصاص بإخراج (مناهج المحدثين) من هذه البوتقة الوصفية الضيقة الساذجة التي عليها معظم الكتب المؤلفة في هذا الموضوع ليدرسوا مناهج المحدثين بمعناها الحقيقي الذي يشمل كل الجوانب الفنية؛ ليغني الطالب عن الإعواز في حاجته الضرورية إلى التخريج.

كما أننا نهيب أيضاً في دراسة التخريج أن يتوسعوا قليلاً ، بإدخال شذرات من مهمات مناهج المحدثين؛ لتزداد فائدة الطالب من التخريج ، ويتفهم مقاصد الأئمة أصحاب المصادر الأساسية ، التي هي مراجع هذه الأمة في العلم بحديث نبيها ﷺ.

تأصيل مناهج المحدثين الشرعي:

تلقى الصحابة رضي الله عنهم الحديث من النبي ﷺ كما تتلقى الأرض الجَدِيْبة الغيثَ ، وأودعوه حوافظهم الفذة ، وعُني ﷺ بتثبيت حديثه في ذاكرتهم بما كان يراعيه من قِصَر الأحاديث غالباً ، ومن أساليب البيان المشوقة ، وتكرار الحديث ليُعقل عنه ، وتنويع طرق الإلقاء ، وغير ذلك مما ثبت عنه.

ولما لحق ﷺ بالرفيق الأعلى قام الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين ، بتبليغ حديث النبي ﷺ خير قيام ، وراعَوا غاية الحيطة لحديث رسول الله ﷺ ، وكان جوّ الدنيا كلها فارغاً كل الفراغ من أي تأصيل أو أثر من قاعدة تُتَّبَعُ في أصول الرواية ، أو قانون يُراعى لضبطها ، بل كان واقع الأمم مظلماً ، فقد فرطت في كتبها المقدسة ، وتلقفت أقاويل وأقاصيص خرافية لَبّست بها كتب دينها. مما يدل على خطورة المهمة العظمى التي تَحَمَّلَها الصحابة رضي الله

عنهم ، ليؤدوا الحديث كما سمعوه وقاله عليه الصلاة والسلام[1].

لكنّ القرآنَ الكريم الذي جاء بأصول نظام المعاش والمعاد ، وقواعد نهضة العلم والحضارة ، والسنةَ التي شرحته ، قد تكفلا بوضع الأصول التي تحفظ الرواية ، وتنطلق منها مناهج الصحابة في الرواية ودرايتها ، ثم تبني الأمة الإسلامية من بعدهم مناهجها على هداها.

وتتلخص هذه الأصول بإلزام الأمانة العلمية أي الصدق وتحريم الكذب ، واشتراط العدالة لقبول خبر الراوي ، والتثبت من كل قضية[2].

هذا في المحافظة على سلامة النص وتمييز سليمه من مدخوله.

أما في كيفية رواية الحديث وأخذه وأدائه: فتوجب أصول القرآن والحديث اعتناءَ السامع بضبط ما يسمعه والتحفظ عليه ، ثم توصيلَه لطالبه كما سمعه ، وعزوَه لمن نُقلَ عنه ، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[3] فقد فُسِّرَتْ الأثارةُ من العلم بأنها النقل بالسند. وغير ذلك من أدلة قرآنية ، نشير منها إلى قصص القرآن لِمَا فيه من آيات فيها نقل القول عن قائله ، وغير ذلك.

وأما أصل مناهج المحدثين في الرواية من السنة: فالأدلة كثيرةٌ أُودِعت كتباً مفردة في علم الرواية ، مثل كتاب الكفاية للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ، والإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ،

---

(١) انظر التفصيل في كتاب (السنة المطهرة والتحديات): ١٣ ـ ١٤.

(٢) انظر التفاصيل والتوسع في منهج النقد في علوم الحديث ص: ٥١ ـ ٥٧.

(٣) سورة الأحقاف : ٤.

للقاضي عِياض (ت ٥٤٤ هـ) ، وجامع بيان العلم وفضله لحافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد البَرَّ النَّمَرِي (ت ٤٦٣ هـ) وغيرها. وقد لخّص مقاصدَها الأئمة في مصادر أصول الحديث ، مثل علوم الحديث لابن الصلاح ، ثم ما وَلِيَه من مؤلفات[١].

وأهم ما يفيد هنا تأصيل الإمام البخاري في كتاب العلم من جامعه الصحيح ، لمناهج الرواية ، فقد ترجم لقول المحدث: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا ، وترجم للقراءة والعرض على المحدث ، وللمناولة ، وكتاب أهل العلم بالعلم[٢].

أما أخذ الحديث بالسماع مشافهة من المحدث: فأمره ظاهر؛ لأنه كان طريقة تلقي الصحابة من النبي ﷺ ، وقد استعمل الصحابة في نقلهم عنه ﷺ حدثنا ، وقال النبي ﷺ لهم: «حدثوني ما هي. . . » لَمّا سألهم عن « شجرةٍ لا يسقط ورقها وإنها مَثَل المسلم» ثم قالوا: «حَدِّثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: هي النخلة»[٣].

وأما القراءة على المحدث وتسمى العَرْضَ: وهو أن يقرأ الطالب على المحدث أو يقرأ غيره على المحدث الكتاب الذي يُراد أخذه من المحدث ، والمحدث المأخوذ عنه يسمع فيقرّ ذلك ، فهي طريقة معتمدة باتفاق أئمة العلم ، وكانت الأثيرة لدى الإمام مالك. وقد

---

(١) انظر منها علوم الحديث ص: ١٢٨ ، وإرشاد طلاب الحقائق للنووي ص: ١٢٠ ، وشرح العراقي لألفيته: ٢/ ٤٦ ، واختصار علوم الحديث لابن كثير ص: ١٠٨ ، وتدريب الراوي ٢/ ١ وفتح المغيث للسخاوي: ٢/ ١٣٠.

(٢) البخاري ١/ ١٨ و١٩.

(٣) البخاري في العلم (باب قول المحدث: حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا. . .) ١/ ١٨. وانظر بقية الترجمة والباب ، وانظر الحديث في صحيح مسلم في صفة القيامة: ٨/ ١٣٧.

احتج لها الإمام البخاري بحديث ضِمَام بن ثَعْلبة الذي سأل النبي ﷺ فقال: «أسألك بربك وربِّ مَن قَبْلك آللهُ أرْسَلكَ إلى الناسِ كلِّهم؟ فقال: اللهم نعم. قال: أنْشدُك بالله آللهُ أمرك أن نصليَ الصلوات الخمس؟ قال: اللهم نعم...». إلى آخر مسائله. قال البخاري في ترجمته: «فهذه قراءةٌ على النبي ﷺ أخبر ضِمامٌ قومه بذلك فأجازوه»[1].

والاستدلال بالحديث واضح؛ لأن الظاهر أن ضماماً أسلم قبل وفوده على النبي ﷺ[2]، ثم وفَد ليتلقى مباشرةً من النبي ﷺ فعَرَض عليه ما أبْلَغهم مَبعوثُ النبي ﷺ.

وأما المناولة: وهي أن يضع الشيخ الكتاب في يد الطالب ويقول هذا كتابي كذا، أو هذا كتاب كذا روايتي عن فلان، فقد أورد البخاري الاستدلال لها في ترجمة (باب ما يذكر في المناولة) أورد فيه الاستدلال «بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السّرِيَّةِ كتاباً، وقال: لا تقرأْهُ حتى تَبلغَ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ»[3].

وهو حديث «صحيح» كما نصّ الحافظ ابن حجر وأوضحه في شرحه، وهو حديث سرية عبد الله بن جَحش التي لقي فيها عِيراً عليها عمرو بن الحضرمي ورجال فقتلوه، وأسرُوا اثنين معه وغنموا العِير، ففادى النبي ﷺ الأسيرين، وقسم الغنيمة، وكانت قبل بدر بقليل، وكانت مما استغله أبو جهل لإثارة الحرب يوم بدر.

---

(١) (باب القراءة والعرض على المحدث) رقم ٦، ١/١٨ ـ ١٩.
(٢) فتح الباري: ١/١١٠ ـ ١١٢.
(٣) ١/١٩.

وَوَجْهُ الدَّلالة من الحديث ظاهرة[1] ، فإنه ﷺ ناول الكتاب أمير السرية وأمره أن يقرأه على أصحابه بعد مُضِيِّ يومين من سَيْرِهم عن المدينة ليعملوا بما فيه ، فعملوا به ، وهو عمل خطير قاموا به ، فيه مخاطرة بأرواحهم. ففيه الدلالة على حجية المناولة ، ومثلها المكاتبة أيضاً.

وأما المكاتبة: فهي أن يكتب المحدث أحاديث بأسانيده ويرسلها في كتابٍ أي رسالة إلى الطالب فيرويها الطالب عنه.

وقد استدل العلماء على وجوب العمل بها بالأحاديث المتواترة بكتبه ﷺإلى عماله وغيرهم ، والتزامهم العمل بها ، وكذلك كتبه ﷺ إلى الملوك والعظماء يدعوهم إلى الإسلام.

واستدل الإمام البخاري[2] بحديث «عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً وأمَره أن يدفعَه إلى عظيم البحرين ، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. فلما قرأه مزّقه ، فحَسِبتُ أن ابن المسيَّب قال: فدعا عليهم رسولُ الله ﷺ أن يُمَزَّقوا كلَّ مُمَزَّقٍ».

وبهذا نجد البخاري قد شمل تأصيل طرق التلقي الشفوي والكتابي المقبولة ، وأثبت حجِّيَّتها ولزومَ القبول للرواية بها ، ثم جاء أئمة الحديث والعلم وفَرَّعوا عليها الأحكام فيما سواها **من طرق التحمل والأداء كما أسموها ، وهي مناهج المحدثين في الرواية بتعبيرنا المعاصر.**

---

(١) فتح الباري: ١/ ١١٥.

(٢) في كتاب العلم (باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان): ١/ ١٩ ـ ٢٠.

بُـعْـدٌ عن المطـلوب:

وقد عقد بعض المعاصرين الفضلاء في كتاب له في مناهج المحـدثيـن بحثـاً بعنـوان: «منهـج النبـي ﷺ فـي الـروايـة والتعليـم والإرشاد» عرض فيه لأصولٍ تعليمية وتربوية، كالتدرج في التعليم وإنزال الناس منازلهم وطريقة كلامه ﷺ، والحرص على التيسير، «والتعليم والرواية للنساء»، كما قال واختتمها بقوله: «هذه جملة ملامح المنهج النبوي في تبليغ العلم ورواية الأحاديث للصحابة الكرام والناس جميعاً».

وفي هذا بُعدٌ واضح عن المطلوب في هذا المقام؛ وذلك لأن ما ذكره يناسب بحثاً في التعليم والتربية أكثر من بحث في مناهج المحدثين في الرواية والتصنيف، بل لم يعرض لشيءٍ يتصل بذلك إلا ما هو مكمل لها، مشتغلاً بذلك عما هو من صلب مناهجهم.

وأيضاً ففي قوله في عنوان البحث «منهج النبي في الرواية» ثم عبارته في ختامه التباس واضح، إذ يرد عليه السؤال عمن روى النبي ﷺ، ليقال «منهج النبي ﷺ في الرواية» والظاهر أن مراد الباحث الفاضل «في تأصيل الرواية». فإنه المناسب من مثله، وإن كان قد خرج عن مقصوده إلى غيره. وبالله التوفيق.

غايات علم مناهج المحدثين:

يظل تكوين العالم بأي علم ناقصـاً نقصـاً فاحشاً إذا لم يُحِطْ بمنـاهج علمـاء هـذا العلم، وطرق بحثهـم في مؤلفـاتهم أو فـي دراساتهم وبحوثهم، فكيف بمناهج أئمة الحديث، الذين حفظوا لهذه الأمة الأصلَ الثاني من أصول دينها، ألا وهو الحديثُ النبويُّ، فكان للعلم بمناهج المحدثين أهميةٌ عظيمة، ومنزلة عالية بين علوم

الحديث ، لما يحققه من أهداف وغايات ، نفصل أوجهاً منها فيما يأتي:

١ـ معرفة الدقة المنهجية التي أحاطت بها هذه الأمة روايةَ حديث نبيها ﷺ ، لتأمن عليه الخطأ والتحريف في أثناء تناقله بين الرواة.

٢ـ التمييز بين المناهج المقبولة في الرواية وغير المقبولة ، وشروط القبول للمقبولة ، ولذلك أهميته في مراتب الرواة في الجرح والتعديل ، وفي الأسانيد اتصالاً وانقطاعاً ، والأحاديث قبولاً أو رداً.

٣ ـ الإفادة في كيفية تخريج الحديث من هذه المصادر ، والالتفات إلى دقائق في التخريج ، لا يعرفها من لم يَخْبُرْ مناهجهم.

٤ ـ فائدة بالغة الأهمية في الوصول إلى تمييز صحيح الحديث من غيره، ثم إلى معرفة شرحه، من الشروح المصنفة على كل مصدر منها، وهي كثيرة.

٥ ـ دقة المنهجية العلميّة التي اتبعها علماء الحديث ، في الانتقاء والتصنيف ، وأنهم لم يوردوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق لأحدهم ، بل كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً ، وقواعد يراعونها ، فيما عرف بشروط الأئمة.

٦ ـ تمييز كتب الحديث عن بعضها ، ومدى إفادة روايتها للحديث عن منزلته من القبول أو الرد.

٧ ـ التعرف على أشهر المحدثين المصنفين ، وما لهم من فضلٍ في خدمة الحديث النبوي ، وسيرتهم التي هي قدوة للمقتدين.

٨ ـ فهم مقاصد المحدثين التي يهدفون إليها ، في كيفية ترتيبهم ، وفي طرائقهم في صياغة عناوين الأبواب المعروفة بالتراجم. وقد اشتهر بذلك الإمام البخاري ، حتى قالوا: «فقه البخاري في

تراجمه». وننبّه كذلك إلى أن فقه سائر المحدثين هو أيضاً في تراجمهم.

٩ ـ معرفة مقاصد المحدثين في سياقهم لأسانيد الحديث الواحد، وترتيبها، وإتْبَاع الحديث عن الصحابي بحديث أو أحاديث عن غيره من الصحابة. كَما أوضَح ذلك الدكتور نور الدين عتر في كتابه الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، وفي شرحه الموجز لكتاب النكاح من سنن النسائي، وكتاب الأدب من سنن الترمذي.

١٠ ـ الارتفاع بمستوى التفكير المنهجي لدى الدارس، من خلال تعرفه على مناهج مختلفة للمحدثين مما يذكي فيه موهبة التجديد، والتجاوب مع حاجة هذا العصر، وتوثيق صلته بعلم الحديث، وببحثه عملياً، والأخذ به في نظام الحياة.

١١ ـ دفع التوهم للقدح على بعض الأئمة، وخصوصاً البخاريَّ ومسْلماً شيخا المحدثين رضي الله عنهم، وهذا يطرح بالتالي قضايا يجب على أهل الاختصاص بالحديث أن يعالجوها ويحلوا مشكلاتها. فقد وقع أناس في الشبهة في أحاديث صححها أئمة الحديث بسبب البعد عن مناهج المحدثين الفنية في إيراد الحديث وسياق أسانيده وشروطهم، فضلاً عن ضعف نفوس البعض، وفضلاً عن أغراض العداوة للإسلام وللحديث النبوي، التي تَستغل جهل المثقف المسلم، بل جهل كثيرين من طَلَبَة العلم وحَمَلته بمناهج المحدثين، وشروطهم، ومقاصدهم الدقيقة في كتبهم.

نشأة مناهج المحدثين:

منهج كل شيء يحكم على الشيء قوة أو ضعفاً، ولأهمية المنهج

في علم الحديث كانت نشأته مرافقة لنشأة روايته ، ثم نمت وتدرجت مع نمو العلم وتدرجه حتى واكبت تمام نضجه.

وطبَعيٌّ أن تكون **أولُ المناهج ظهوراً مناهجَ الرواية في عهد الصحابة** الذين استنبطوها من كتاب الله تعالى ، وتعاليم نبيه ﷺ ، فظهرت في أيامهم الرواية بالسماع والعرض والكتابة ، وكثرت الكتابة بعد الصحابة ، وظهرت مجموعات تنسخ ويتداولها أهل العلم ، فظهرت الإجازة ، كما يُروى ذلك عن الإمام الزهري محمد بن مسلم ابن شهاب (ت ١٢٥ هـ).

ثم انتقلت رواية الحديث إلى رواية الكتب ، فأصبحت تُتَناقل كما يُنقلُ الحديث ، **يراعى اتصال النسخة بمؤلفها بالسند إليه** ، أو بكون النسخة مقابلة بها أو بما هو مقابل بها ، مما دُوِّن في شروط الضبط بالكتاب والرواية منه ، حتى يتصل السند بالمؤلف.

أما في مناهج التأليف والجمع والترتيب فقد كان **أول مناهج التصنيف ظهوراً منهج التصنيف على الموضوعات** في الكتب التي عُرِفَت بالجوامع. مثل جامع هشام بن حسان (ت ١٤٨ هـ) وجامع سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ) وجامع مَعْمَر بن راشد الجزري (ت ١٥٤ هـ) وابن جُرَيج (ت ١٥٠ هـ) ، سميت بذلك لأنها جمعت الأحاديث بعضها إلى بعض. وكانت مرتبة على الأبواب.

ثم ظهرت الموطآت ، وأشهرها الموطأ للإمام مالك (ت ١٧٩ هـ) وفيها الأحاديث واستنباط المصنف للكتاب ، وتأييده بأقوال الصحابة والتابعين.

وتلتِ الموطآتِ المصنفاتُ ، وهي مؤلفات على الموضوعات تذكر الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، مثل مصنف

وكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ) ومصنف عبد الرزاق بن هَمّام (ت ٢١١ هـ) وأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)[١].

وفي رأس المائة الثانية رأت طائفة من الأئمة إفراد الحديث المرفوع بالجمع ، فوجدت لذلك طريقة المسانيد ، وانتشرت وكثرت ، حتى قل إمام لم يصنف على المسند[٢].

ثم جاء الإمام أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) وكان قد أوتي حظاً عظيماً فائقاً في حفظ الحديث والعلم بعلله ، وأوتي قدراً عالياً في الفقه والاستنباط ، فصنف جامعه الصحيح ، على نظام جديد جمع فيه فنّ الحديث الصحيح والفقه فيه ، وتبعه تلميذه مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) ، لكنه نَحَى في كتابه منحى الاعتناء بفن الإسناد وصناعة الإسناد دون الفقه.

وجاء مَن بعدهما فتفننوا في منهج التأليف ، فكان لكل منهم منهجٌ كما هو ملحوظ في كتب السنن ، ومِنْ ثم جاء مَنْ سَلك سبيل بعضِ مَن سبقه ، وجاء من رام جمع كتب إلى بعضها ، أو إفراد موضوع بالتصنيف ، وهكذا حسبما يستجد من حاجة ، حتى بلغت فنون التأليف أنواعاً كثيرة ، في كل فن منها كتب كثيرة ، لا يحسن بطالب الحديث البعد عن علمها[٣].

ومن هذا اقتضى الأمر معرفة منهج كل إمام في تأليفه ، لا سيما

---

(١) انظر للاستزادة حول الجوامع والمصنفات الرسالة المستطرفة: ٤٠ ـ ٤١.

(٢) كما صرّح الحافظ ابن حجر في مطلع كتاب هدي الساري مقدمة فتح الباري.

(٣) يرجع في هذا إلى كتاب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، تأليف العلامة المحدث السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى المتوفى سنة (١٣٤٥ هـ).

الأئمة أصحاب الأصول المتداولة ، فظهرت البحوث ونمت حتى تكفي حاجة الدارسين.

المصادر في مناهج المحدثين:

لأهمية العلم بمنهج المحدث في كتابه نجد البحث في مناهج المحدثين يواكب ظهور الكتب المعتبرة أمهات المصادر في الحديث الشريف. وكانت بداية ذلك نُقولٌ عن الإمام المصنف ، ثم كتابات يكتبها المؤلفون أنفسهم ، أفاد منها العلماء المحققون ، وأضافوا إليها نتائج بحوثهم واستقرائهم للكتب.

النقول عن الأئمة:

أَقدمها ما نقل عن الإمام مالك بن أنس في إعداد موطئه ، وما ذكره أصحابه عنه ، كما أخرج ابن عبد البر عن المُفَضَّل بن محمد قال: «أول مَن عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ مِن ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز الماجشون ، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث ، فأتى به مالكاً فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل ، ولو كنت أنا الذي عملتُ ابتدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام. قال: ثم إن مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصنفه..»[1].

وقال مالك: «عَرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه»[2].

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «لما وضع مالك الموطأ جعل أحاديث زيد بن أسلم في آخر الأبواب. فقلت له في ذلك؟»

---

(١) تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للسيوطي: ١/٦.

(٢) المرجع السابق: ١/٥.

فقال: «إنها كالسراج تضيء لما قبلها»[1].

ثم ما نُقل عن الإمام البخاري حول عمله في كتابه كقوله: «لم أُخْرِج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر».

وقوله: «كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ. فوقع ذلك في قلبي فأخذتُ في جمع هذا الكتاب»[2].

وقوله في بعض نسخ الجامع الصحيح في أثناء كتاب الحج في باب تعجيل الوقوف: « يُزاد في هذا الباب حديث مالك **عن** ابن شهاب، ولكني لا أريد أنْ أُدخلَ فيه معاداً»[3]. أي بالسند والمتن نفسه، بل يخرجه من طريق آخر، ولو اختلف براوٍ واحد.

ما كتبه المؤلفون أنفسهم:

أهمه وأقدمه مقدمة الإمام مسلم بن الحجاج لجامعه الصحيح، ورسالة أبي داود السجستاني لعلماء مكة، وكتاب العلل الصغير للإمام الترمذي الذي جعله ختام كتابه الجامع المعروف بسنن الترمذي.

أما مسلم بن الحجاج فقد أشار في مقدمة صحيحه إلى اعتنائه بفن الإسناد، وبين طريقته في تخريج أحاديث الطبقات: أنه لا يكرر إلا لفائدة في السند أو المتن[4] وصرح أنه **يقسم الحديث ثلاثة أقسام**،

---

(١) المرجع نفسه: ١/ ٦.
(٢) شروط الأئمة الخمسة للحازمي: ٦٤ ـ ٦٥ وانظر هدي الساري: ١/ ٤.
(٣) هدي الساري: ١/ ١٠ ـ ١١.
(٤) صحيح مسلم ١/ ٣.

والرجال ثلاثة طبقات ، قال مسلم[1]:

«**فأما القسم الأول**: فإنا نتوخى أن **نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها** ، وأنقى ، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا ، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش ، كما عثر فيه على كثير من المحدّثين وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس **أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ** والإتقان كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم **الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم**. كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم ، وأضرابهم من حمّال الآثار ونقّال الأخبار ، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين ، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة...

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث **متهمون** ، أو عند الأكثر منهم ، **فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم**...

وكذلك **مَن الغالب على حديثه المنكر** أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم». اهـ.

وأما أبو داود فإنه لما ظهر كتابه السنن لقي قبولاً عظيماً ، فوجه

---

(١) المرجع السابق ص ٣ ـ ٥ مع اختصار ما وقع فيه من استطراد. وانظر الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين للدكتور نور الدين عتر: ٦٢.

إليه علماء مكة أسئلة عن أحاديث كتابه ، ومنهجه فيه ، **فكتب لهم رسالة** قيمة ، في غاية الأهمية. من أهم ما جاء فيها:

«سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في (كتاب السنن) ، أهي أصح ما عرفت في الباب؟ فاعلموا أنه كذلك كلَّه ، إلا أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك»[1] يعني «الأقدم» أي الأعلى إسناداً ، لمزية علو السند.

«وإذا أَعَدتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه. . . . »[2].

«وليس في (كتاب السنن) الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر ، وليس على نحوه في الباب غيره»[3].

«وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض. . . »[4].

وغير ذلك مما جاء في هذه الرسالة. فانظرها لزاماً ، لأهميتها البالغة.

وأما الإمام محمد بن عيسى الترمذي فقد أودع كتابه (الجامع)

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٣٠ ـ ٣١.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣) المرجع السابق: ٣٣ ، ومراده أنه متروك الحديث عنده. كما بين ابن رجب في شرح علل الترمذي: ٢/ ٦١٢.

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٣٧ ـ ٤١. وانظر التعليقات عليها فإنها مهمة.

كثيراً من الفوائد الفقهية والحديثية حتى كان ذلك مزية لكتابه على غيره ، ولما كانت تحتاج إلى بيان فقد عقد الترمذي فصلاً نفيساً في آخر كتابه وهو (**كتاب العلل**) ، تعرّض فيه لأصول ومسائل تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه ، وأنواع الحديث ، والكلام في الرجال لتكون بمنزلة أصول وقواعد يرجع إليها القارىء في معرفة منهج الترمذي في جامعه ، وفهم المصطلحات التي يستعملها .

وترجع هذه المسائل إلى أمور ستة نبينها فيما يأتي :

أ ـ بيان حال أحاديث الكتاب إجمالاً ، فذكر أن جميع أحاديثه قد عمل بها العلماء أو بعضهم ، خلا حديثين[1] ، وبين حكم الحديث المرسل أنه لا يحتج به عند أكثر أهل الحديث[2] ، ومراده بالمرسل ما يشمل المنقطع .

ب ـ مأخذ ما ذكره من الفقه والصناعة في كتابه : فذكر أسانيده بالمذاهب الفقهية وأقوال الأئمة المتبوعين التي ذكرها في الجامع ، وذكر أخذه لعلوم الصنعة من العلل ، والكلام في الرجال والتاريخ ، وقد ذكر أنه أخذه مما ناظر فيه البخاري والدارمي وأبا زرعة ومن كتب تاريخ الرجال[3] ، وهو بذلك يبين قوة ما احتواه كتابه من هذه الأمور بسبب قوة مراجعه فيها والاتفاق على اعتمادها لدى العلماء .

ج ـ علوم الرجال : وقد بين قواعد مهمة في ذلك . وهي تنحصر في مشروعية الجرح والتعديل ، وأقسام الرجال وأحكامهم ، بيّنها نظراً لأنه تكلم في الرجال وضعف أحاديث كثيرة بسبب الطعن في رواتها :

---

(١) علل الترمذي آخر الجامع : ٥/ ٧٣٦ .

(٢) المرجع السابق : ٥/ ٧٥٣ ـ ٧٥٥ .

(٣) المرجع السابق ٥/ ٧٣٦ ـ ٧٣٨ .

١ ـ أما مشروعية الجرح والتعديل ، فقد رد على من أنكر كلام المحدثين في الرواة وبيان أحوال رجال الحديث ، واستدل بإفاضةٍ على مشروعية الجرح والتعديل ، بعمل الأئمة والاستدلال العقلي والشرعي النقلي ، ثم ذكر طائفة من أقوال السلف تشتمل على جرح الرواة وتعديلهم[١].

٢ـ وأما أقسام الرواة وأحكامهم ، فذكر ثلاثة أقسام وبين حكمها وسكت عن قسم رابع ولم يتعرض له. وهذه الأقسام هي:

أً ـ من يتهم بالكذب أو كان مغفّلاً يخطىء الكثير وقال فيه: الذي اختاره أكثر أهل الحديث ألا يشتغل بالرواية عنه.

بً ـ من يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه. وحكم عليه بأنه إذا انفرد بالحديث فلا يحتج به[٢].

جً ـ طائفة من الرواة أهل صدق وعلم وجلالة ، قد زكاهم قوم بجلالتهم وصدقهم ، وتكلم فيهم آخرون من قِبَل حفظهم. كابن أبي ليلى وأمثاله من جلة أهل العلم ممن تكلم فيهم بسبب حفظهم ، مع علمهم وجلالتهم ، وفيهم يقول: «فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به»[٣].

دً ـ الحفاظ المتقنون الثقات ، الذين يندر الوهم والخطأ في حديثهم أو يقلّ ، وهم المتفق على الاحتجاج بهم ، وقد سكت عن هذا القسم ولم يذكره للعلم به.

---

(١) المرجع السابق ٥/ ٧٣٨ ـ ٧٤٢.
(٢) علل الترمذي آخر الجامع: ٥/ ٧٤٦.
(٣) المرجع السابق ٥/ ٧٤٤.

د ـ التحمل والأداء: وقد بين فيه:

١ ـ **الرواية بالمعنى**: فحكى جوازها عن أهل العلم بشرط إقامة الإسناد وحفظه، والإتيان بالمعنى دون تغيير فيه، ثم أشار إلى تفاضل العلماء في الرواية وأن خيرهم من يروي الحديث بلفظه، أو بما يقرب منه، ثم من يروي بالمعنى[١].

٢ ـ **جواز التحمل بالعرْض**، وهو القراءة على الشيخ، وجواز التحمل بالسماع منه، وذكر أن كلاً منهما جائز عند أهل الحديث[٢].

٣ ـ **كيفية الأداء لمن تحمل بالعرض**، وأنه يجوز له عند الرواية أن يقول حدثنا وأن يقول أخبرنا عند أكثر أهل العلم، وأن من أهل العلم من يمنع الرواية بكلمة «حدثنا» ويخصها بالسماع من الشيخ.

٤ ـ **الإجازة**، وقد ذكر الخلاف في جواز التحمل بها[٣]، قال: «وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي لأحد عنه شيئاً من حديثه فله أن يروي عنه.

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مِجْلَز عن بشير بن نهيك قال: كتبت عن أبي هريرة، فقلت: أرويه عنك قال: نعم».

فروى عدداً من الآثار في جوازها، ثم ذكر مذهب المانعين

---

(١) المرجع السابق ٥/ ٧٤٦ ـ ٧٤٧.

(٢) علل الترمذي آخر الجامع: ٥/ ٧٥١.

(٣) علل الترمذي آخر الجامع ٥/ ٧٥٢ ـ ٧٥٣. والإجازة هي: إذن من الشيخ للطالب بالرواية، يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً. انظر فتح المغيث للسخاوي: ١٩٠، وانظر فذلكتها العلمية المقنعة في كتاب منهج النقد في علوم الحديث: ٢١٥ ـ ٢١٦.

فقال: «قال علي: ـ يعني ابن المديني ـ سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني؟ فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرني! فقال: لا شيء. إنما هو كتاب دفعه إليه» انتهى.

وقد انتهى هذا الخلاف في عصور المتأخرين وعملوا بالإجازة وتساهلوا فيها؛ حفظاً لبقاء سلسلة الإسناد.

هـ ـ تنبيه على اختلاف العلماء في جرح بعض الرجال وتعديلهم وفي غير ذلك من مسائل العلم[1]، وذلك لأن الترمذي قد يرجح رأياً ويطلع القارىء على رأي مخالف له، فلفت نظر القارىء ليتحرى ولا يعترض على الترمذي.

و ـ تفسير اصطلاحات في كتابه: وقد فسر الحديث الحسن والغريب[2].

هذه المسائل في كتاب العلل من جامع أبي عيسى الترمذي، مهمة جداً في علوم الحديث عامة وفي بيان منهج أبي عيسى الترمذي خاصة. وقد شغلت مجلداً من كتاب الحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (شرح علل الترمذي) فانظره لأهميته.

هذه المؤلفات لها غاية الأهمية في علوم الحديث، ومعرفة دقة النقد عند المحدثين، ولها أهمية بالغة أيضاً في علم مناهج المحدثين، عُنِيَ أئمة العلم بدرسها وتحليلها بعمقٍ ودقة، لمعرفة أغراض كل مؤلف منهم في كتابه، أو معرفة مصطلحاته، أو الفقه في رموزه وإشاراته، كما هو الحال في صحيح الإمام مسلم بن

---

(١) علل الترمذي آخر الجامع: ٥/٧٥٦ ـ ٧٥٧.

(٢) المرجع السابق ٥/٧٥٨ ـ ٧٦٣. وانظر كتابنا (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين).

الحجاج ، وسنن أبي داود ، وجامع الترمذي.

ثم تتابع الجامعون للحديث على بيان مناهجهم ما بين مفصِّلٍ مستقصٍ ، ومُجمِل مختصِر ، وكان من بين المفصِّلين ابن الأثير الجزري: المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ) في المقدمة الوافية القيمة التي كتبها لكتابه القيم جامع الأصول ، التي تُعْتَبر كتاباً مفيداً في تدوين الحديث وأنواع المصنفات ومقاصد أصحابها[1] والتعريف بالكتب الستة التي جمعها ، وبأصول عامة للمحدثين ومصطلحاتهم.

واعتباراً من **أواخر القرن الرابع الهجري ظهرت مؤلفات مفردة في مناهج المحدثين** ، تدرس قواعد كل منهم في اختيار الأحاديث لكتابه ، والمستوى الذي يلحظ فيها ، وتصرفه في كتابه وذلك فيما عرف **بالشروط**.

وكان أول ما ظهر منها كتاب أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥ هـ) وفيه بعض شروط عامة للأئمة الستة وبعض أئمة غيرهم ، وكان بدايةً ونواة يسيرة.

ثم ظهر «شروط الأئمة الستة» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ).

ثم جاء بعده الإمام أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤ هـ) فصنف كتابه (شروط الأئمة الخمسة) اقتبس فيه كثيراً من كتاب المقدسي وأضاف إليه فوائد وعوائد كثيرة مهمةً.

ثم في القرن السابع الهجري جاء الإمام شيخ الإسلام أبو عَمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ) وصنف كتابه الجليل (علوم الحديث) ، الذي كان فتحاً في هذا العلم ، أودع فيه لمناسبة

---

(١) جامع الأصول: ١/ ٣٥ ـ ٤٩.

حديثه عن مصادر الصحيح ومصادر الحسن فوائدَ مهمةً في مناهج أصحاب الكتب التي ذكرها[1] ووسع ذلك الشرّاح بعده ، كما في تدريب الراوي للسيوطي[2] ، وفتح المغيث للسخاوي[3].

وهكذا اتخذ البحث في مناهج المحدثين ثلاثة طرق لا يخرج عنها وهي:

١ ـ حديث المؤلف في مقدمة كتابه ، كما في صحيح مسلم ، أو ختامه كما في علل الترمذي الصغير ، أو في بحث مفرد كما في رسالة أبي داود لأهل مكة.

٢ ـ مقدمات الشروح التي كتبت على كتب الحديث ، مثل هدي الساري مقدمة فتح الباري ، ومقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة الشيخ شبير أحمد الديوبندي ، وهي مقدمات فياضة.

٣ ـ بحوث في مصادر علوم الحديث ، لمناسبة التعريف بكتابٍ مِن كتب الحديث المهمة الستة أو غيرها ، حين يأتي ذكره في هذا المؤلف.

ثم في عصرنا هذا رأى العلماء مساس الحاجة إلى التعريف بأئمة الحديث ومناهجهم في مؤلفاتهم تعريفاً للعالَم بعظمة الجهود التي بذلها العلماء الأئمة لحفظ الحديث النبوي ، وصيانة السنة ، وتمييز صحيحها من سقيمها، لتقرير حلاوة اليقين بالحديث الصحيح والثابت عن سيد المرسلين ، **فأخرج في ذلك فضيلة الشيخ العلامة محمد محمد أبو زهو** كتابه (الحديث والمحدثون) سنة (١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م)

---

(١) علوم الحديث: ١٧ ـ ٢١ و٣٥ ـ ٣٧.

(٢) ١/ ٨٨ ـ ٩٩ و١٦٦ ـ ١٧١.

(٣) ١/ ٢٨ ـ ٣٥ و٨٧ ـ ١٠٥.

وضمّنه ردوداً على شبهاتٍ أثارها بعض المغرضين ، فلقي قبولاً كثيراً واستحسنه العلماء؛ لِمَا عَرض فيه مِن مناهج الصحابة ومَن بعدهم ، والتعريف بأعلامهم ، ومكانتهم من العلم ووفرة الحفظ واليقظة ومقامهم من المعرفة بالرواة والأسانيد ، ودقة التمحيص للمتون ، ثم لِمَا عَرض أيضاً من نقد ومناقشات علمية حاسمة أبطلت تقولات المغرضين ، وانتحالات المبطلين على علم الحديث ، وعلى أئمة حديث سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم[1].

وقد اكتفى الكتاب بالتعريف العام ، ولم يعرض كثيراً لتفاصيل مناهج المحدثين الفنية الدقيقة؛ لأنها لم تكن من ضمن موضوع بحثه ، ولكن تظل للكتاب فائدته المهمة لثراء معلوماته ، وقيمة النظرات الثاقبة والمناقشات العلمية القاطعة التي قدمها.

ثم في سنة (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م) تقدم كاتب هذه السطور بأطروحته (طريقة الإمام الترمذي في جامعه والموازنة بينه وبين الصحيحين) لقسم تخصص المادة بكلية أصول الدين في جامعة الأزهر ، وحصل بها على درجة العالمية مع لقب أستاذ بتقدير امتياز ، وتناول فيها منهج الأئمة الثلاثة بالدراسة التحليلية الفنية الدقيقة ، وأبدى فيها فوائد حديثية دقيقة لعمل كل إمام ، وأبرز منهج البخاري

---

(١) نال المؤلف الشيخ محمد محمد أبو زهو بهذا الكتاب «شهادة العالمية مع لقب أستاذ في علوم القرآن والحديث عام١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦ م من الجامع الأزهر الشريف: قسم تخصص المادة بكلية أصول الدين». كما جاء في مقدمة الكتاب ص ٤. وهذا القسم هو قسم الدراسات العليا ، وكانت دراسات القرآن والحديث فيه شعبة واحدة مشتركة ، وجرت على ذلك كليات أخرى في غير مصر ، ثم رأوا فصل الاختصاصين عن بعضهما ، ودرجت على ذلك الجامعات. وقد أغلق هذا القسم ونظائره في الأزهر نحو عشر سنين ثم أعيد افتتاحه سنة ١٩٥٧ م.

والترمذي في الفقه اللذين هما منارة فقه المحدثين. ولقيَتِ الرسالة استحساناً كبيراً من اللجنة المناقشة ومن أهل العلم، ثم أكملها بدراسة ما توفر للإمام الترمذي من مؤلفات. وطبعها بعنوانها المعروف «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين». وصارت مرجعاً في علم مناهج المحدثين، تلقاها علماء الحديث بالقبول في مختلف أقطار العالم الإسلامي. ولله الحمد.

ثم في **الآونة الأخيرة من عصرنا الحالي** رأى فريق من علماء الحديث الاختصاصيين مساس الحاجة إلى إبراز هذه الدراسة، ووضعوا لها هذا العنوان (مناهج المحدثين) **ولعل أول منهاج ظهر في ذلك هو منهاج كلية أصول الدين في جامعة الأزهر.**

وقارب ذلك تقرير (تخريج الحديث ودراسة الأسانيد) في جامعات أخرى. وتتابعت أقسام الحديث على تقرير أحد العنوانين وهما متقاربان، لكنّ بحث المناهج أوسع؛ إذ يتضمن التخريج وغيره من الفوائد الحديثية الإسنادية التي تستفاد من دراسة منهج كل كتاب دراسة شاملة دقيقة.

وأول ما ظهر في العنوانين كتاب (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) لفضيلة الأستاذ الدكتور محمود الطحان رئيس قسم الحديث في جامعة الكويت سابقاً، والذي لا يزال أستاذاً في القسم المذكور، صدرت طبعة كتابه الأولى في السعودية سنة (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م) ولقي قَبولاً واستحساناً.

ثم ظهر في مصر بعض كتب تحمل اسم (مناهج المحدثين) في عناوينها، لكنها أقرب لأن تكون في التخريج؛ لأنها لم تَغُصْ في عمق مناهج المحدثين الفنية ويغلب عليها الإفادة من كتاب (الحديث والمحدثون) والاختصار منه.

وأخيراً صدر (سنة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م) كتاب (مناهج المحدثين) للدكتور ياسر الشمالي ، بحث فيه كما صرح في مقدمته[١] «مناهج أشهر كتب الحديث ، وهي الكتب الستة وموطأ مالك» قال: «توخيت فيها أن تكون ملائمة لمستوى الطلبة في هذه المرحلة ـ يعني كلية أصول الدين ـ وأن تكون نافعة لطلبة الدراسات العليا».

وصدر أيضاً كتاب (دراسات في مناهج المحدثين) للزميلين الفاضلين: الدكتور أمين محمد القضاة والدكتور عامر حسن صبري ، تناولا الموطأ والصحيحين والسنن ، وبعض المسانيد والمصنفات والمعاجم والأجزاء، وغيرها[٢].

وتميز الكتابان بدراسة المنهج الخاص لكل مؤَلَّف ، وإبراز الجوانب الدقيقة فيه ، مع الاعتناء بالجوانب التطبيقية ، والأمثلة الموضحة العملية ، أجزل الله مثوبتهم وزادهم وإيانا من فضله.

وقد اقتصرت هذه المؤلفات على دراسة مناهج المحدثين في التصنيف ، وإغفال مناهجهم في الرواية ، والجوانب الفقهية ، إلا أشياء يسيرة غير كافية ، كذلك أغفلت ـ إلا بعضاً منها ـ المقاصد الفنية الحديثية ، والجوانب التطبيقية ، أعني الإيضاح بالأمثلة.

نعم أصدر مؤخَّراً الصديق الكريم الدكتور العلامة الشيخ علي نايف البقاعي أستاذ الحديث في كليات لبنان الجامعية تأليفاً جامعاً في مناهج المحدثين قسمه ثلاثة أقسام:

١ ـ تخريج الحديث الشريف.

٢ ـ دراسة أسانيد الحديث الشريف.

---

(١) مناهج المحدثين للدكتور ياسر الشمالي ص ٣.

(٢) انظر مقدمة الكتاب (دراسات في مناهج المحدثين) ص ٥ ـ ٦.

٣ ـ مناهج المحدثين في الصناعة الحديثية.

امتاز عمله فيها بالتوسع والشمول، وأنه أدرج التخريج في ضمن مناهج المحدثين، وامتاز مزية أكبر بإكثاره من الأمثلة والتطبيقات، ومتابعة ما استجد في البحوث التي تناولها.

الدعوة لشمول التأليف:

لذلك فإننا لمناسبة هذه الدراسة التي نقدمها، نبث إلى إخواننا أهل الحديث **الدعوة إلى أن يشملوا في تآليفهم في (مناهج المحدثين) جوانب المناهج كلها**، ومنها الاعتناء بالأمور الآتية:

١ ـ التعريف بمصطلح (مناهج المحدثين) وغايات دراستها، وما يتناوله موضوعها وغير ذلك.

٢ ـ الجوانب الفنية الحديثية التي يقصدها المحدثون، ويرمزون لها في صنيعهم.

٣ ـ المقاصد الفقهية التي يهدفون إليها في التراجم كما عند البخاري خاصة، أو بالشرح في الباب كما يفعل الترمذي مثلاً.

٤ ـ مناهج المحدثين في الرواية (طرق التحمل والأداء) وما يتعلق بها.

٥ ـ التمييز بين التخريج والإخراج، على النحو الذي سبق في هذا البحث، ليستقر استعمالهما، وعدم استعمال مصطلحات أو رموز جديدة فيما سبق إليه علماؤنا.

٦ ـ الجوانب التطبيقية بالإيضاح بالأمثلة التفصيلية للجوانب الجزئية والاعتناء بتحليل نماذج شاملة، تتوافر فيها مقومات منهج المحدث مجتمعة، بأن يدرس منه بعض أبواب دراسة كاملة شاملة.

٧ ـ تقسيم مناهج المحدثين إلى مناهج عامة، ومناهج خاصة.

فالمناهج العامة: طرق يسلكها جماعة من المحدثين.

والمناهج الخاصة: طريقة أو طرق يختص بها الكتاب عن غيره مما هو على طريقته العامة.

مثال ذلك صحيحا البخاري ومسلم، يشتركان في المنهج العام للتصنيف؛ لأن كلاً منهما مرتب على الموضوعات.

ثم يستقل البخاري بمنهجه الخاص في الاعتناء بفقه الحديث، وإفادته هذا الفقه بواسطة التراجم أي عناوين الأبواب وما تفرع على ذلك من تقطيع للأحاديث وتفريقها في مواضع متعددة.

ويستقل مسلم بالاعتناء بصنعة الإسناد، وما ترتب عليه من فوائد، فيُصدّر الباب برواية الحديث عن الثقات المتقنين، ثم يرويه عمن دونهم، ويجمع طرق الحديث وشواهده في موضع واحد، يشير بذلك إلى فوائد في السند والمتن كما ذكر في مقدمة صحيحه.

وهكذا نجد لكل كتاب من الأصول الستة، أو المصادر المشهورة منهجاً خاصاً تفيد معرفته الكثير.

وفي هذا الدرس الشامل لمناهج المحدثين والمُفَصِّل لمناهجهم العامة والخاصة حفظٌ لأصول المحدثين المشار إليها من التفريط، والنسيان، واستكمالٌ لجوانب الدراسة، ثم جَنْيٌ أكملُ للفوائد المتوخاة من هذا العلم القيم، التي هي طريقٌ لتحقيق المقصود الأسمى.

وقد نشر بعض أساتذة الحديث الأفاضل بحثاً حول تأصيل مناهج المحدثين، هو بحث قيم مفيد جداً، نحا في بعض المسائل اتجاهاً يخالف ما اخترناه في هذا الفصل. من ذلك أنه يرى أن يدخل منهجهم في نقد الحديث في هذا العلم (مناهج المحدثين)، وهذا تأثر

بالإطلاق اللغوي ، يخالف مقصود واضعي هذا المصطلح (مناهج المحدثين) ، ويجعل العنوان شاملاً لمصطلح الحديث . على أن الأخ الكريم إذا سار على إطلاق اللغة يلزمه أن يبحث منهجهم في كل شيء . فهل يوافق على ذلك؟

ومن ذلك أنه يرى أن تدوين الحديث على المسانيد أسبق من تدوينه على الأبواب ، وذلك فيما كتبه الصحابة رضي الله عنهم.

ونقول في هذا إنه يتخطى قضايا مهمة ، منها:

١ ـ أننا نتكلم في التدوين ، وهو ما جمع ورُتِّب للتداول ، وجمع الصحابة والتابعين ، كان كتابةً للحفظ ، وقد فرقوا بين كتابة الحديث وتدوينه.

٢ ـ أن جمع الصحابة ليس فيه إسناد ليوصف بأنه مسند ، كما أنهم جمعوا ما سمعوه مباشرة ، مع أشياء سمعوها من صحابة آخرين عن رسول الله ﷺ ، مما عرف بمرسل الصحابي فصح ما قلناه، والله الموفق.

اللهم وفقنا لسلوك منهج أهل الحديث في العلم والعمل ، والتحقق باتّباع سنّةِ النبي ﷺ ورفع لوائها على ما تحب وترضى.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

مكانة الحديث النبوي في الإسلام

ليس يخفى على أحد مكانة الحديث النبوي وأهميته القصوى في معرفة دين الإسلام والتحقق بكون المسلم مسلماً. وقد نصّ القرآن نفسه على هذه المكانة ، وأن الحديث هو المفسِّر للقرآن ، في مثل قوله تعالى: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤]. وهذا يعني ضرورة الاعتماد على السنة حتى فيما ذكره القرآن ، لأن الحديث هو المفسر لكتاب الله تعالى.

وقد اشتهر أن السنة هي الأصل الثاني في الدين بعد القرآن. وشاع فهم خاطىء لذلك عن كثيرين ، وهو أنا نرجع إليها إذا لم نجد في القرآن نصاً. وهذا خطأ عظيم يبطله القرآن نفسه ، فقد بيّن أن الحديث النبوي مفسِّر للقرآن ، وذلك يوجب الرجوع إلى الحديث مع القرآن ، لنجمع بين الأصل وتفسيره ، وهذا معنى القول: السنة هي الأصل الثاني.

والأدلة على وجوب العمل بالحديث والأخذ به كثيرةٌ جداً تزيد على التواتر بنصوص القرآن ، فضلاً عن تواتر السنة وإجماع الصحابة.

نكتفي هنا بالتذكير ببعض الآيات القرآنية؛ فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ ﴾ [المائدة: ٩٢].

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال الله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ٣١].

وهذه الآية امتحان لإيمان مدعي الإسلام، أنه لا يُعَدُّ مؤمناً بالله إلا إذا التزم اتباع رسول الله ﷺ، وإلا كان عدواً مبغضاً لله تعالى.

هذه أدلة توجب العمل بالحديث النبوي بإطلاق، وثمة أدلة كثيرة من القرآن توجب العمل بالحديث غير المتواتر الصحيح والحسن، قال الإمام فخر الإسلام أبو الحسن البزدوي في أصوله[1]: «وهذا في كتاب الله أكثر من أن يحصى»، وعُنِيَ شارحه العلامة عبد العزيز البخاري بالتوسع في إيرادها، ونذكر ههنا طرفاً يسيراً من هذه الأدلة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

قال في مُسَلَّم الثبوت وشرحه[2]: «فإن الحذر إنما يكون من الواجب، والآية الكريمة دلت على الحذر، فيكون الأخذ بمقتضى خبر الطائفة واجباً، والطائفة من كل فرقة لا تبلغ مبلغ التواتر، بل الطائفة على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما تشمل الواحد والجماعة».

وقال تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

---

(١) ١/ ٦٩٢ بهامش شرحه كشف الأسرار. وانظر كتابنا (الاتجاهات العامة في الاجتهاد).

(٢) ٢/ ١٣٤.

أمر الله تعالى في هذه الآية بسؤال أهل الذكر ، ولم يفرق بين المجتهد وغيره ، وسؤال المجتهد لغيره منحصر في طلب الإخبار بما سمع ، دون الفتوى ، ولو لم يكن قبول الخبر من هذا المسؤول واجباً لما كان السؤال واجباً[1].

وغير ذلك كثير جداً لا نطيل به ، فإن القضية في الواقع هي قضية الإيمان بمحمد ﷺ نبياً ورسولاً ، محال أن يُصَدِّقَ المؤمن به ، ثم لا يرى لزوم اتباع سنته.

وذلك ما صرح به القرآن وأكده أعظم تأكيد وتوثيق ، فقال تعالى يقسم على ذلك بذاته العلية: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وغبر ذلك من آيات كثيرة فضلاً عن الأحاديث وعن غير ذلك ، لا نطيل به ، لأنا هنا نعرض لوجازات تذكرةً للقارىء الكريم.

شبهات سابقة:

قد تغلب الوساوس بعض الناس وإن كانوا على دين وإيمان ، فيغلبهم الوسواس توهّماً منهم أنهّم يحتاطون للدين ، وذلك ما وقع لسابقين تكلموا في الاحتجاج بالحديث ، من جراء سوء فهمهم لبعض آيات القرآن الكريم.

ونلخص ما تشبثوا به في أوهامهم ونجيب عنه فيما يأتي:

أولاً: إن الله تعالى قال: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

---

(١) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/ ٦٩٢.

قالوا فما دام القرآن جامعاً لكل شيء فإن العمل بالسنة إما معارضة أو موافقة ، فهو تحصيل حاصل ، فيكون الحكم بالقرآن لا بالسنة.

وللجواب عن ذلك نقول:

نحن نعترف أن القرآن قد بين كل شيء ، ومما بينه وجوب اتباع النبي ﷺ فيكون تبياناً لكل شيء بواسطة ما نص عليه وبما أمر باتباعه، وهو حديث رسول الله ﷺ ، والآيات في هذا كثيرة ، قال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧].

وقال سبحانه: ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩].

ولذلك فإن ادعاء العمل بكتاب الله تعالى دون العمل بالسنة كذب؛ لأنهم تركوا العمل بهذه النصوص المتضافرة الآمرة باتباع الرسول ﷺ.

ثانياً: تذرّعوا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

قالوا: فقد تكفل الله بحفظ القرآن دون السنة ، ولو كانت دليلاً وحجة لتكفل الله بحفظها.

والجواب عن ذلك من وجوه ، نذكر منها:

١ـ أن التكفل بحفظ القرآن يستلزم حفظ السنة التي هي شارحة للقرآن الكريم.

وقديماً قيل للإمام عبد الرحمن بن مهدي: «هذه الأحاديث الموضوعة» فقال رضي الله عنه: «تعيش لها الجهابذة ، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]».

٢ ـ لو سلّمنا أن المراد بالذكر القرآن ، فالتنصيص على حفظه

لا يعني عدم حفظ السنة؛ فإن اللقب لا مفهوم له ، فإذا قلنا نجح زيد ، فلا يعني هذا أن غيره لم ينجح. وقد وجدنا أن الله تعالى حفظ السنة حيث هيأ من الرجال مَن يُبَيِّنُ صحيحها من ضعيفها ، كما هيأ لها الحفاظ ، وكما هيأ للقرآن من يحفظه.

٣ ـ إن الذكر ليس خاصاً بالقرآن ، بل إنه يشمل السنة وهي داخلة فيه أيضاً؛ لأن السنة وحي ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤] وقد قال ﷺ لعبد الله بن عمرو: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق» ، فيكون نص القرآن دالاً على حفظها ، وكذلك فقد حفظت الأمة حديث نبيها غضاً جديداً على مر الدهور وكر العصور.

ثالثاً: إن الأحاديث عرضة للغلط والوهم ، وما كان كذلك فلا يجوز أن نعتمد عليه في دين الله تعالى.

والجواب عن هذه المغالطة من وجوه كثيرة ، نذكر منها:

١ ـ إن الله تعالى قد أمرنا بقبول حديث نبيه ﷺ ، فيجب علينا قبول ما استوفى شروط القبول ، فلم نقبل كل شيء ، بل قبلنا ما ثبت نقله عنه ﷺ.

٢ ـ إنهم قد قبلوا كثيراً من السنة وأقروا به؛ فإنهم يعترفون بأعداد الركعات وصفة الصلاة التي جاءت عن النبي ﷺ.

وكذلك أنصبة الزكاة ومقاديرها إلى غير ذلك مع أن بعض هذه الأمور ليس منصوصاً عليها في القرآن الكريم.

٣ ـ نجد الشرع قد أعطانا أحكاماً عامة قطعية ثم أمر بمخالفتها بدليل ظني ومن ذلك أشياء متفق عليها بين الجميع.

فتحريم دم المسلم من الأمور القطعية الثابتة بيقين في القرآن

والسنة والإجماع ، ومع ذلك فإننا نستحل هذا الدم ، إذا شهد شاهدان عدلان أنه قتل عمداً ظلماً ، فنحكم بالقصاص مع أن شهادة العدلين ظنية.

٤ ـ إن احتمال الوهن والضعف مغلوب بما جرى من الاحتياطات في الحديث ، فالصحابة الكرام كانوا يحتاطون في الرواية بالتثبت والإقلال من الرواية ، وبمناقشة الأحاديث وعرضها على المسلمات من الكتاب والسنة ، واحتاط العلماء بَعْدَهم بقواعد الصحة التي تراعى فيها شروط العدالة والضبط الشديد واتصال السند وعدم الشذوذ وعدم العلة[1].

ولم يقبلوا حديثاً لم يستوفِ شروط القبول مهما كان راويه من التدين أو المنزلة أو غير ذلك.

شبهات عصرية:

كان كثير منها شبهات قديمة أثارها وسواس في الدين ، فجاء عصريون يثيرونها من جديد ويضيفون إليها ما شاءت لهم أهواؤهم المريضة ، ونفوسهم العليلة؛ إما من باب الإلحاد في الدين وقصد الصد للناس عنه ، وإما تقليداً أعمى لهؤلاء ، فالفئة الأولى فئة المستشرقين ومن يعمل لحساب المستشرقين. والفئة الثانية قوم لم يحصلوا من علوم الشرع ما يُحَصِّنونَ به أنفسهم ، أو يفهمون به قواعد المحدثين ، فقلدوا المستشرقين تقليداً أعمى في قولهم الباطل.

وقد أظهر فريق من هؤلاء المحسوبين على الإسلام الحرص على القرآن ، وانتحلوا لأنفسهم اسم القرآنيين بزعمهم الباطل ، وما هم بقرآنيين ، إن القرآن لَبَراء منهم ، وإنْ هم إلا يكذبون.

---

(١) انظر كتابنا منهج النقد ص: ٥١ وما بعدها ، فقد فصلنا قوانين الرواية في عصر الصحابة ، ثم من بعدهم.

والجدير بالذكر أن **دوافع المستشرقين للصد عن الإسلام والتحامل عليه بالباطل لا تتوقف** ، وقد ربط الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله[1] وكثيرون هذه المسألة بالحروب الصليبية ، وشعور الأجانب المتوارث بالخيبة، واستمرار أطماعهم في خيرات بلاد الإسلام ، والحقد على المسلمين ، والحرص على زحزحتهم عن دينهم.

وهذه دوافع لا شك فيها ، يؤيد ذلك عمل معظم المستشرقين في خدمة وزارات الخارجية لدولهم خبراء في تقديم المشورات لهذه الأغراض الظالمة.

ولكنْ هناك أسباب أخرى جعلت المستشرقين يشددون الهجوم على الإسلام ، حتى يبلغ بعضهم أحياناً حد الخروج عن العقل وسلامة التفكير ، وتتركز هذه الأسباب في خشيتهم من الإسلام أن يدخل قلوب أبنائهم المتعطشة للخلاص مما هم فيه.

وقد لخص ذلك بعض المستشرقين الألمان[2] حيث ذكر أسباب دراسة المستشرقين للإسلام: أنه في عصر النهضة في القرن السادس عشر الميلادي تفتحت عقول المثقفين للتحرر من قيود الكنيسة ، وتعتيمها العقول ، ففكر المثقفون ببديل يكون فيه تشييد حضارة ، وما الذي يمكن تبنّيه لينهض بحضارتهم؟.

فكان من الطبيعي أن يفكروا أول شيء بالإسلام لأنه قدْ قدم تجربةً على مدى ألف عام ، كان فيها المسلمون أساتذة لأوربة في العلم والحضارة ، فمن هنا قامت الدراسات الاستشراقية ، لكي تبين مدى إمكان الاستفادة من الإسلام في بناء حضارة جديدة ، تخرج الإنسانية

---

(١) انظر كتابه القيم السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ٢ وما بعدها.

(٢) في محاضرة ألقيت على مدرج كلية الآداب في جامعة حلب وتولى كاتب السطور مناقشة صاحبها.

من وهدة التخلف التي وقعت فيه ، وكان من ذلك هجوم عنيف على الإسلام تناول الإسلام وكل ما يتصل به وشخص النبي ﷺ باتهامات يُستحيى من ذكرها ، وكأنهم جن جنونهم لسريان هذه الموجة المنطلقة إلى الإسلام بينهم ، وشوهوا موضوعات الإسلام وأحكامه كالزواج والطلاق وتعدد الزوجات والرّق ، وتناولوا القرآن والسنة والتشكيك في ثبوتهما ، وحجية السنة ، إلى غير ذلك من الأكاذيب ، حتى اللغة العربية لم تسلم منهم.

وكان أكثر الأبحاث قوة في إلباس الباطل ثوب الحق أبحاث المستشرق اليهودي (أجنتس جولد تسيهر) والمستشرق (نولدكه) فقد ألفا كتباً في الدس على الإسلام ، وتقاسما مناصفةً الجائزةَ الضخمة التي أعدت لهذا الشأن؟!.

وقد تلقف بعض أبناء المسلمين أبحاث المستشرقين هذه على أنها أبحاث موضوعية منصفة مع أنها لم تَشَمَّ للإنصاف رائحة ، ولم تعرف للموضوعية طريقاً.

وقد عمد هؤلاء إلى كتب الخلاف والفئات الشاذة وكتب علماء الإسلام في الرد على الشاذين والمبطلين وأخذوا تلك الأباطيل المنقوضة الباطلة يكررونها بأسلوبهم ، ويحذفون الردود عليها ويوهمون أنها من نتائج بحوثهم ، وأضافوا إليها شبهات جديدة زيادة في اللّدد ، وإمعاناً في الباطل. وندرس هنا أهم ما أوردوه من الشبهات ، وهي شبهة على العمل بالحديث ، وشبهة على منهج نقد الحديث.

الشبهة الأولى: الشبهة على العمل بالحديث:

قالوا: لو كان الحديث النبوي حجة لأمر النبي ﷺ بكتابته ، كما أمر بكتابة القرآن ، ولَعَمِل الصحابة على جمعها وتدوينها حتى تصان

من التبديل أو النسيان ، لكنّ النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث ، ولم يقم الصحابة بكتابته في سجل جامع كما جمعوا القرآن الكريم.

والجواب عن هذه الشبهة الواهية من وجوه كثيرة نذكر منها:

١ ـ أن الذين نقلوا عدم كتابة الحديث بينوا حقيقة الأمر ، بأن ذلك كان خوف الالتباس بالقرآن ، وخوف انشغال الناس بالحديث عن القرآن. فتفسير عدم كتابة الحديث بما ذكره المفترون تخيل باطل.

٢ ـ أن الصحابة أحق مَن فَهِمَ منزلة الحديث وسبب عدم كتابته ، وقد كانوا أشد ما يكون المرء تشبثاً بالحديث النبوي ، واقتداءً بأقواله وأفعاله وأحواله ﷺ ، لا يبالون في ذلك بشيء ، وينكرون أشد الإنكار على من خالف سنةً للنبي ﷺ أياً كان هذا المخالف.

٣ ـ إن هذا القائل يتجاهل إذن النبي ﷺ بكتابة أحاديثه ، بل أمْرَه بها ، كما أمر عبد الله بن عمرو أن يكتب كل حديث يسمعه منه ، ويتجاهلون استعماله ﷺ المكاتبة لعمّاله وولاته ، وإرسالَ التعاليم الشرعية إليهم بالكتابة ، فعدم الكتابة إنما كان لأسباب أخرى غير ما يختلقه هؤلاء الآفكون ، وذلك لندرة الكتّاب ، وندرة المواد اللازمة ، فوجه النبي ﷺ القوى المتوفرة عنده لكتابة القرآن ، ثم لما انتهت المصلحة في منع كتابة الحديث سمح لأصحابه بكتابته ، في الحدود التي عرفناها.

٤ ـ هذه الشبهة مبنيّة على أن الأمر إنما يجب امتثاله إذا كان مكتوباً ، وهذا لم يثبت في دين سابق ولا قانون لاحق ولا نظام من نظم الحياة.

٥ ـ إن النقل بطريق الحفظ القوي ليس بأقل من النقل بالكتابة ، بل كثيراً ما يفوق الحفظُ الكتابةَ ، والعرب كانوا أمةً أمية مما يجعلهم

يعتمدون على الحفظ ، وقد وصلتنا عن حفظهم أخبار مدهشة ، فكان عبد الله بن عمر يمرّ بالبقيع فيسد أذنيه خشية أن يسمع غناءً في معان لا يحبها فيحفظها. وابن عباس كان يسمع القصيدة الطويلة فيحفظها من سَمعة واحدة ، ويُسأل عن ذلك!! فيَستغرب ويقول: «أوَ يُنسى ما يُسمع؟!». وكذلك بعض كبار التابعين وبعض الأئمة عارضوا كتابة الحديث لأنهم كانوا يحفظون ولا ينسون.

على أن الشروط التي وضعها العلماء للحفظ ضمينة لضبط الحديث ونقله كما هو ، واحتمال الخطأ كما هو في الحفظ فإنه موجود في الكتابة ، فلماذا يحتجون بالكتابة ولا يحتجون بالحفظ؟! لذلك نجد المحدثين كما وضعوا شروطاً لضبط الصدر؛ وضعوا شروطاً لضبط الكتاب ، من مقابلة النسخة وضبطها وصونها وعرْضها على الشيخ ونقْلها من يد ليد بطريق الإسناد ، حتى لا تقع النسخة في يد مُحَرِّفٍ يغيرها ، أو تكون من نَسْخِ مُحَرِّفٍ يخطىء في الكتابة من غير قصد[1].

٦ ـ ليست الحجية محصورة على الكتابة حتى يقال: لو كانت حجية السنة مقصودة للنبي ﷺ لأمر بكتابتها ، فإن الحجية تثبت بأشياء كثيرة ، منها التواتر ، ومنها نقل العدول الثقات ، ومنها الكتابة ، والقرآن نفسه لم يكن جمعه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه بناء على الرقاع المكتوبة فحسب بل لم يكتفوا بالكتابة حتى تواتر حفظ الصحابة لكل أثر منه.

الشبهة الثانية: الشبهة على نقد المحدثين:

زعموا أن المحدثين اجتهدوا كثيراً في نقد الرواة والأسانيد انتقاداً

---

(١) انظر بحث ضبط الكتاب في كتابنا أصول الجرح والتعديل: ٥٣ ـ ٥٤.

للشكل ، لكنهم لم يُعنوا بنقد المتون ، وربما كان في المتن دليل ضعفه.

وهذه أشهر تقولاتهم وأكثرها ترويجاً منهم ، ومن أبناء جلدتنا الببغاوات المقلدين لهم. والحقيقة **أنها واهية أوهى من بيت العنكبوت** ، وإن الإجابات بتفنيدها كثيرة جداً ، حسبنا نظرة في شروح السنة وتمحيص الشراح لألفاظ الرواة ، دليلاً على ذلك ، لكنا هنا نوقف القارىء على قضية مهمة نكتفي بها لإبطال هذا الزعم ، تلك هي شروط الصحيح وهي: عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند ، وعدم الشذوذ وعدم العلة.

فهذه شروط دقيقة ، تكفل سلامة نقل كل راوٍ للحديث ، وتحتاط لسلامته في أثناء نقله بين الرواة ، ثم تحقق السلامة من القوادح الخفية بعدم الشذوذ وعدم العلة ، بعد أن حققت سلامته من القوادح الظاهرة بشروط العدالة والضبط والاتصال.

وهي شروط شاملة جوانب الحديث سنداً كما هو ظاهر ، ومتناً لأن العدالة ترتبط بانتقاد المتون التي ينقلها الراوي وكذا الضبط. وعدم الشذوذ والعلة لا بد فيه من سلامة المتن منهما ، لأن الشذوذ والعلة يكونان في السند ويكونان في المتن[1]. فإذن شروط الحديث الصحيح والحسن نفسها تبطل هذا الزعم ، وتبين أن حصة المتن من النقد تساوي حصة السند ، بل إن صحة السند نفسه تتوقف في بعض الشروط على المتن كما هو الحال في صفة الضبط.

وقد عنينا بإبطال التقولات على منهج المحدثين بطريقة عملية ،

---

(١) انظر هذا في كتابنا منهج النقد في علوم الحديث: ٤٦٨ وما بعد ، وانظر بحثاً جديداً يثبت شمول شروط الصحيح والحسن كل بحوث المصطلح في السند والمتن ، في كتابنا (الاتجاهات العامة في الاجتهاد).

حيث قدمنا هذا المنهج في صيغة نظام متكامل يحيط خبراً ونقداً بكل جوانب البحث في الحديث سنده ومتنه في كتابنا (منهج النقد في علوم الحديث) فارجع إليه تجد غاية الإفادة بمعرفة هذا العلم ، وبإزالة غياهب الجهل والضغن عن حقائقه الراسخة .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

الصحابة والحديث النبوي

الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين هم السفراء المبلّغون عن رسول الله ﷺ ، اختارهم هو ﷺ ، مبلّغين عنه وكلفهم ذلك، ونعم المبلغين عنه كانوا، لِمَا في قلوبهم ووجوههم من نورانية ، ولحسن خلقهم ، حتى كان الناس يشبهونهم بالأنبياء ، ويجدون فيهم أوصاف الحواريين، ولذلك لحظ المؤرخون أنه كلما كان إسلام قوم قريباً من عصر الصحابة أو أسلموا على يد الصحابة كان إسلامهم أقوى وأنقى ممن تأخر عن ذلك ، بسبب روحانيتهم ونورانية إيمانهم الفائقة رضي الله عنهم.

وقد قام الصحابة رضوان الله عليهم بمهمة الإبلاغ عنه ﷺ خير قيام ، وكان ذلك ملحظهم في أقوالهم وأفعالهم وحالهم ، فضلاً عن التصريح بذكر الحديث عنه ﷺ.

ولم يكن **إبلاغ الصحابة نقلاً مجرداً، بل راعوا في هذا الإبلاغ الاحتياط** من احتمال خطأ الثقة في النقل ، لما أنهم عدول رضي الله عنهم. وهكذا سنّ الصحابة للأمة اتباع المنهج السليم في الرواية وفي التحري والتنقيد.

والحقيقة أن استيفاء بحث الصحابة ومنهجهم في الحديث يحتاج لدرس طويل جداً ، يضيق عنه هذا المختصر ، لذلك نكتفي بهذه

الإشارة ، ونقدم موجزاً في درس أهم مسألتين ، قد أشرنا إليهما، هما عدالة الصحابة ، ومناهج الصحابة الحديثية .

عدالة الصحابة رضي الله عنهم:

الصحابة الكرام رضي الله عنهم عدول مقبولة رواياتهم ، لصفة صحبتهم التي شرفوا بها وذلك باتفاق جماهير العلماء وأهل السنة والجماعة .

وقد أثبت العلماء ذلك بالنصوص من الكتاب والسنة والآثار المشتملة على دلالة العقل ثم دلالة واقع جهادهم وتضحياتهم وروايتهم الثابتة:

أما الاستدلال بالقرآن: فيقررها أهل السنة بأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم ، وإخباره عن طهارتهم ، واختياره لهم في نص القرآن ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. وهذا اللفظ وإن كان عاماً ، فالمراد به الخاص ، وقيل هو وارد في الصحابة دون غيرهم. وقوله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

وأما السنة: فقد استدلوا بأحاديث منها حديث «خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم». وهو حديث متواتر رواه جمع

غفير من الصحابة ، وهكذا من بعدهم ، كما صرح بذلك الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني[1].

وحديث أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ رَضِي الله عَنْه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ»[2].

وغيرهما من الأحاديث.

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب: «والأخبار في هذا المعنى تتسع ، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن ، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة ، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم ، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له ، فهم على هذه الصفة إلى أن يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية والخروج من باب التأويل ، فيحكم بسقوط عدالته ، وقد برأهم الله من ذلك ، ورفع أقدارهم عنه».

وأما دلالة العقل والآثار: فيقول فيها الخطيب[3]:

«على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحالُ التي كانوا عليها ـ من الهجرة والجهاد والنصرة ، وبذل المهج والأموال ، وقتل الآباء والأولاد ، والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين ـ القَطْعَ على عدالتهم ، والاعتقادَ بنزاهتهم وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون بعدَهم أبد الآبدين.

---

(١) الإصابة: ١/ ٢١.

(٢) الحديث متفق عليه: البخاري: ٦/ ٨ ومسلم ٧/ ١٨٨. والمُدُّ: ربع الصاع. ومقدار المد من الحبوب ٤٣٢ غراماً عند الشافعية والحنبلية ، و٨/ ٤٣٠ عند المالكية ، و٩١٠ عند الحنفية.

(٣) الكفاية: ٤٩. وقوله «القَطْعَ» مفعول أوجبت الحال...

هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء».

ثم عقب بقول أبي زرعة الرازي: «إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآنَ حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة» انتهى.

وكلها استدلالات صريحة ناطقة بعدالة الصحابة، اعتمدها العلماء في بحث هذه المسألة المهمة[1].

ونضيف هنا إلى استدلالاتهم هذا **الاستشهاد بدلالة الواقع في مرويات الصحابة** كما دل عليه أسلوب هو في البحث العمي من وسائل المعرفة القاطعة، وهو ما يسمى في مناهج البحث وعلم المنطق «الاستقراء التام».

يقول العلامة المحدث عبد الرحمن المعلمي اليماني[2]: «إن أئمة الحديث اعتمدوا فيمن يمكن التشكك في عدالته من الصحابة اعتبار ما ثبت أنهم حدثوا به عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر عنه وعرضوها على الكتاب والسنة، وعلى رواية غيرهم، مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم[3]، فلم يجدوا من ذلك ما يوجب التهمة. بل وجدوا عامة ما رووه قد رواه غيرهم من الصحابة، ممن لا تتجه إليه تهمة، أو جاء في الشريعة ما في معناه أو ما يشهد له» انتهى.

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وشرح الألفية ٤/ ٣٥ ـ ٣٦، وتدريب الراوي ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٦، وقد استكملنا بحث عدالة الصحابة ببحث فريد في كتابنا أصول الجرح والتعديل: ٢١ ـ ٤٠.

(٢) الأنوار الكاشفة: ٢٧١.

(٣) أي نزعاتهم السياسية في الخلاف بين علي ومعاوية.

وأضيف إلى ذلك ما أدى بي إليه البحث ، فأشهد أنه من **خلال استقرائي لألوف تراجم الرواة** والمرويات الضعيفة التي ذكرت في كتب الضعفاء فإنه لم **يوجد حديث قط يحكم فيه بما يخل بهذا المبدأ عن الصحابة** بصورة ما .

وأما ما قد يتوهم من أثر **الخلافات السياسية** التي شجرت بين الصحابة رضوان الله عليهم في الرواية ، فإن التحقيق يثبت أنها لم تتجاوز موضوعها فيما بينهم؛ لأنها في الواقع ذات ملابسات خفية دقيقة ، أدت إلى اختلافٍ اجتهادي كما بينا ، وكما أثبتَه في بحوث مطولة المحققون[1] ، ولم تتعدّ المسألة بينهم نطاقها ولم تؤثر في الرواية في شيء قط ، فهذه الأحاديث المروية عن مخالفي علي رضي الله عنه لا يوجد فيها شيء خالفوا فيه غيرهم من الصحابة في أيّ موضوع ، بل ليس فيها ما يقوي موقفهم في خلافهم مع الإمام علي رضي الله عنه بطريق مباشر أو غير مباشر .

ونذكر في هذا وثيقة على غاية الأهمية قد أعدها من لا يمكن أن يُتَّهَمَ بالتحيز ، وهو عالم من كبار العلماء من الشيعة الزيدية سلك سبيل العلم الموضوعي المنصف ، وهو السبيل الوحيد الذي يغلب كل نزعة ويجمع شتى الفئات على الوئام ، حتى لو احتفظ كل فريق بوجهة نظره ، هذا العالم هو العلامة المحقق محمد بن الوزير اليماني ، فقد تتبع أحاديث معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ، وهم أكثر من يَطعن فيهم الآخرون ، وبيّن بسرد هذه

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب العواصم من القواصم للقاضي أبي بكر ابن العربي ، وكتاب تاريخ الدولة الأموية للدكتور يوسف العش. ومنهج الحديث في علوم الحديث قسم التاريخ لفضيلة أستاذنا الدكتور الشيخ محمد السماحي رحمه الله ورضي عنه.

الأحاديث التي رووها أنهم لم ينفردوا بما يخالف ما ثبت عن غيرهم من الصحابة الكرام في موضوع ما ، وأثبت هذا التتبع بإيجاز في كتابه القيم (الروض الباسم)[1] ثم اعتمد ذلك واحتج به أيضاً إمام من أئمة الشيعة الزيدية بلغ عندهم رتبة الاجتهاد هو محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، في كتابه الجيد (توضيح الأفكار)[2].

وحسبنا ذلك دليلاً عقلياً منطقياً على عدالة الصحابة وائتمانهم على حديث رسولالله ﷺ.

مناهج الصحابة الحديثية:

اتّبع الصحابة من مناهج الرواية وقوانينها ما يُحتاج إليه في عصرهم عصر العدالة ، للتثبت من صحة النقل ، والتحرّز من الوهم[3] وما زالت هذه القوانين تتفرع لتلبية المطالب المستجدة عصراً بعد عصرٍ ، حتى بلغت ذروتها.

وأهم مناهج الرواية في عهد الصحابة:

أولاً: تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ؛ خشية أن تَزِلّ أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان فيقعوا في شبهة الكذب على رسول الله ﷺ من حيث لا يشعرون ، فضلاً عن قصدهم أن يتفرغ الناس لحفظ القرآن ولا ينشغلوا عنه بشيء ، فكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يشددان في ذلك. وقد سلك عموم الصحابة هذا

---

(١) ٢/ ١١٣ ـ ١٢٩.

(٢) ٢/ ٤٥٣ ـ ٤٦٣.

(٣) أما المنافقون فكانوا أحقر من أن يحملوا علماً أو يؤخذ عنهم العلم ، وقد عرّفهم الله تعالى بصفاتهم في القرآن تعريفاً رسم صورتهم واضحة جلية. انظر إثبات هذا الموقع للمنافقين ، المنهج الحديث في علم الحديث لأستاذنا السماحي: قسم التاريخ: ٦٢ و٥١٧ ـ ٥٢٢.

السبيل ، حتى اشتهر واستفاض عنهم مرفوعاً وموقوفاً: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»[1].

ثانياً: التثبت في الرواية عند أخذها وعند أدائها. قال الإمام الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه[2]: وكان أول من احتاط في قبول الأخبار ، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجَدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تُورَّث ، فقال: «ما أجدُ لكِ في كتاب الله شيئاً وما علمتُ أن رسولَ الله ﷺ ذكر لك شيئاً ، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة ، فقال: حضرتُ رسولَ الله ﷺ يعطيها السدس ، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك . فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه».

وقال في ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وهو الذي سَنّ للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب ، فروى الجُرَيري ـ يعني سعيد بن إياس ـ عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سَلَّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات ، فلم يُؤذَنْ له ، فرجع ، فأرسلَ عمرُ في أثره ، فقال: لِمَ رجعتَ؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إذا سَلَّمَ أحدكم ثلاثاً فلم يُجَبْ فلْيَرجِعْ» قال: لَتأتِيَنّي على ذلك ببيّنة أو لأفعلن بك. فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس ، فقلنا ما شأنك؟ فأخبرنا ، وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم ، كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره».

---

(١) روي ذلك عن جماعة من الصحابة، انظر الرواية عن بعضهم في مقدمة صحيح مسلم: ٨. وقارن بالبخاري في العلم (باب إثم من كذب على النبي ﷺ): ١/ ٢٩. وسنن ابن ماجه: ١٠ ـ ١٣. وانظر توجيه النظر: ١٤ ـ ١٦.

(٢) من تذكرة الحفاظ: ٢.

وقال في ترجمة علي رضي الله عنه[1]: «كان إماماً عالماً متحرياً في الأخذ، بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث...».

ثالثاً: نقد الروايات: وذلك بعرضها على نصوص الدين وقواعده، فإن وجد مخالفاً لشيء منها ردوه وتركوا العمل به.

هذا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيما أخرج مسلم[2] عنه: يسمع حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلّقها ثلاثاً فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

وجدير بالذكر بالتنبيه أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك للاحتياط في ضبط الحديث لا لتهمة أو سوء ظن، فهذا عمر رضي الله عنه يقول: «إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبّت». وكذلك ردّ بعض الأحاديث كان اجتهاداً منهم؛ لمخالفتها ما استنبطوه من القرآن، لذلك نجد بعض الصحابة ومن بعدهم عملوا بما رده غيرهم، لأنهم باجتهادهم رأوه غير معارض للأدلة.

---

(١) ص ١٠.

(٢) في الطلاق: ٤/ ١٩٨. والقصة أخرجها أيضاً البخاري (باب قصة فاطمة بنت قيس): ٧/ ٧٣. وأبو داود: ٢/ ٢٨٨، والترمذي: ٣/ ٤٨٤، والنسائي: ٢/ ١١٦، وابن ماجه: ٦٥٣، والموطأ: ٢/ ٣٠، والمسند: ٦/ ٣٧٣، وسنن الدارقطني: ٤/ ٢٢ ـ ٢٧، والبيهقي: ٧/ ٣٢١ ـ ٤٣١ ـ ٤٧١ ـ ٤٧٥. وأما زيادة «أصدقت أم كذبت» فلا أصل لها في رواية الحديث، وقد استغلها أعداء الإسلام. والعجب أن يذكرها بعض الكاتبين في «أصول الحديث» أو أصول الفقه، ثم يعزوها لمسلم أيضاً، ومسلم وغيره منها براء!!

مناهج الصحابة في محاربة الوضع:

برز قرن الفتنة التي أدت إلى مقتل الإمام الشهيد عثمان بن عفان مظلوماً ثم مقتل الإمام الحسين رضي الله عنهما، وظهرت الفرق المنحرفة، وراح المبتدعة يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم، فعمدوا إلى الوضع في الحديث فاختلقوا على رسول الله ﷺ ما لم يقل، واختلقوا على الصحابة أقوالاً لم يقولوها، وأعمالاً لم يفعلوها، فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت.

وقد انتدب الصحابة للمحافظة على الحديث، واجتهدوا في ذلك متبعين أقصى وأحكم ما يمكن من مناهج البحث والفحص الصحيحة.

ومن ذلك أنهم:

أولاً: عنوا بالبحث في إسناد الحديث، وفحص أحوال الرواة بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق مَن حدثهم.

أخرج مسلم في مقدمة صحيحه والترمذي في عِلَلِ الجامع عن محمد بن سيرين أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1].

ثانياً: حث علماء الصحابة الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة، وألا يأخذوا إلا حديث من يوثق به ديناً وورعاً، وحفظاً وضبطاً، حتى شاعت في عُرف الناس هذه القاعدة: «إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها»[2].

---

(١) مسلم: ١/ ١١، والترمذي: ٥/ ٧٤٠.

(٢) أخرج ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ١/ ١/ ١٥ عن جماعة من =

وبذلك نشأ علم ميزان الرجال: «الجرح والتعديل» الذي هو عمود أصول الحديث.

فقد تكلم من الصحابة في الرجال: عبد الله بن عباس، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك. وكان كلاماً قليلاً، لقلة الضعف وندرته.

ثم تكلم من التابعين سعيد بن المسيَّب (ت ٩٣ هـ) وعامر الشعبي (ت ١٠٤ هـ) وابن سيرين (ت ١١٠ هـ)[١].

ثالثاً: الرحلة في طلب الحديث، لأجل سماعه من الراوي الأصل، والتثبت منه، وقد وافتنا أخبار رحلاتهم بالعجيب المستغرب إذ بلغ بهم الأمر أن يرحل الرجل في الحديث الواحد مسافة شاسعة، على الرغم مما كان في مواصلاتهم من المشقات والتعب. ومن ذلك:

أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه يرحل إلى عقبة بن عامر يسأله: حدِّثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر على مؤمن في الدنيا ستره الله يوم القيامة». فأتى راحلته فركب ثم رجع[٢].

فسَنّ الصحابة الرحلة في طلب الحديث للتثبت منه وسلك التابعون سبيلهم فكانوا يرحلون إلى الصحابة ويسألونهم عن

= التابعين بلفظ: «كان يقال: إنما هذه الأحاديث.». وهذا التعبير يفيد اتفاق الصحابة.

(١) توجيه النظر: ١١٤.

(٢) المسند: ٤/١٥٣، وانظر الآثار في فتح الباري: ١/١٥٨ ـ ١٥٩، وأول كتاب العلم في سنن أبي داود. وقد جمع الخطيب البغدادي أخبار الراحلين في الحديث الواحد من الصحابة ومن بعدهم في جزء لطيف سماه «الرحلة في طلب الحديث» حققناه واستدركنا عليه بقدر حجمه.

الأحاديث ، كما روى الخطيب[1] بأسانيده عن سعيد بن المسيَّب قال: «إنْ كنتُ لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد».

واستمر شأن العلماء على ذلك فيما بعد حتى أصبحت الرحلة من ضرورات التحصيل.

رابعاً: ومن طرق معرفة الوضع والضعف في الحديث عرض حديث الراوي على رواية غيره من أهل الحفظ والإتقان ، فحيث لم يجدوا له موافِقاً على أحاديثه أو كان الأغلب على حديثه المخالفة ردوا أحاديثه أو تركوها.

وغير ذلك من الوسائل التي اتبعوها وبها ميزوا الصحيح من السقيم والسليم من المدخول. وهكذا لم ينقضِ القرن الأول إلا وقد وجدت أنواع من علوم الحديث منها:

١ ـ الحديث المرفوع.
٢ ـ الحديث الموقوف.
٣ ـ الحديث المقطوع.
٤ ـ الحديث المتصل.
٥ ـ الحديث المرسل.
٦ ـ الحديث المنقطع.
٧ ـ الحديث المدلس.

وغير ذلك من أنواع ، وكانت كلها تنقسم إلى قسمين:

١ ـ **المقبول**: وهو الذي سُمي فيما بعد بالصحيح والحسن.

٢ ـ **المردود**: وسُمي بعد ذلك الضعيف وأقسامه كثيرة.

* * *

(١) في كتابه الرحلة في طلب الحديث: ١٢٧ ـ ١٢٨ بتحقيقنا.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

مناهج المُحَدِّثين في الرواية

تَلقّى التابعون الحديث النبوي عن الصحابة عن النبي ﷺ ، واتبعوا ما علموه من مناهج الرواية والنقد من كتاب ربهم وحديث نبيهم ، وتدربوا على يد أئمة الصحابة ، ثم نهضوا لأداء واجبهم تجاه رواية الحديث والمحافظة عليه ، فاستنبطوا القواعد لِمَا جَدّ في عصرهم من أحوال السند والمتن ، وأخذ الأئمة بتدوين العلم والحديث. وقد استقرت مناهج الرواية في أواخر عصر التابعين ، على حين أخذت مناهج التدوين تتنوع.

ونتحدث هنا عن مناهج المحدثين في الرواية بعد الصحابة رضي الله عنهم.

تعريف الرواية:

معنى الرواية عند المحدثين: حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عُزِيَ إليه بصيغة من صيغ الأداء(١).

وقواعد هذا الباب تبحث في المناهج العلمية للرواية ، في أخذ الراوي للحديث الذي سماه العلماء «التَّحَمُّل». ثم في تبليغه الذي

---

(١) معنى «حمل الحديث ونقله» أي تَلَقِّيْه ثم تبليغه ، فمن لم يبلّغ شيئاً لا يكون راوياً ، وقولنا: «وإسناده إلى من عُزي إليه». أي نسبته إلى قائله ، فلو تحدث بالحديث ولم ينسبه إلى قائله لم يكن ذلك رواية. المنهج الحديث: قسم الرواية: ٢٩.

أطلقوا عليه: «الأداء». وما ينبغي أن يكون عليه حال التحمل والأداء من الأدب ، والإخلاص ، والتحرّي ، والإتقان ، وذلك يتصل بعلوم الرواة بسبب قوي ؛ لأنها تدل على تقْوَى الراوي ، وتحريّه في الأخذ وفي الأداء ، ولذلك أثره في عدالة الراوي وضبطه.

كما أن معرفة هذه المناهج لها أهمية بالغة في أصول الحديث ، لأنها تُلقي لنا الضوءَ على المنهجية الدقيقة التي اتبعها علماء الإسلام في تَلَقّي الحديث وتبليغه ، والروحِ الإيمانية العظيمة التي دفعتهم لبذل أقصى الجهود لحفظ الحديث ونشره ، بغاية الأمانة والحيطة التي يريدها العلم.

ويشتمل هذا الفصل على خمسة أنواع من المناهج العلمية هي:

١ ـ منهاج طالب الحديث.

٢ ـ منهاج المحدث.

٣ ـ مناهج سماع الحديث وتحمله وضبطه.

٤ ـ مناهج رواية الحديث وشرط أدائه.

٥ ـ منهاج كتابة الحديث وكيفية ضبطه.

وفي بحث هذه المناهج مسائل كثيرة ، حتى قد ألفت فيها كتب مفردة ، لكنا سنسلك في بحثها طريق العرض بالإشارة إلى مَجامعها وأصولها ، تاركين التفصيل المستوفي للمراجع المتخصصة. مثل كتاب (الكفاية) للخطيب البغدادي ، و(الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع) له ، أو لمصادر علوم الحديث ، ولكتابنا (منهج النقد في علوم الحديث) الذي درسها دراسة متوسطة مقتصراً على ما تمس إليه حاجة الطالب في هذا العصر.

أولاً: منهاج طالب الحديث:

وعبر عنه علماؤنا بعنوان «آداب طالب الحديث»[1]. وهي آداب كل طالب علم تبين له كيف ينهج في تحصيل العلم، لكن عني بها المحدثون وخصوا بها طالب الحديث لأهمية شأن علمه. ونشير لمجامعها فيما يأتي:

١ ـ الإخلاص لله تعالى:

وهو أول ما يجب عليه، فليجعل اشتغاله بالتحصيل خالصاً لابتغاء مرضاة الله ولما أعده من جزيل الأجر. ففي الحديث المتواتر[2] عنه ﷺ قال: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فبلغها». وقال سفيان الثوري رضي الله عنه: «ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به».

وليحذر طالب العلم، وطالب الحديث خاصة من أن يتخذه وُصلةً إلى شيء من الأغراض الدنيوية.

وقد صح في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في أول الناس يُقضى يوم القيامة عليه: «... ورجل تعلم العلم وعلَّمه، وقرأ القرآن، فأُتيَ به فعرّفه نِعمَه فعرَفها. قال: فما عَمِلْتَ فيها؟ قال: تعلّمتُ العلم وعلّمْتُه، وقرأتُ فيك القرآن. قال: كذبتَ، ولكنك تعلمت العلم ليقال: عالم، وقرأت القرآن

---

(١) علوم الحديث للإمام ابن الصلاح: ٢٤٥، والإرشاد للنووي: ١٧٠، وشرح الألفية للعراقي: ٣/ ٨٥، والتدريب للسيوطي: ٢/ ١٤٠، وفتح المغيث للسخاوي: ٣/ ٢٧٣.

(٢) انظر تدريب الراوي: ٣٧٤، وكشف الخفاء: ٢/ ٣١٩.

ليقال: هو قارىء، فقد قيل، ثم أُمِرَ به فسُحِبَ على وجهه حتى أُلْقِيَ في النار». أخرجه مسلم[1].

وفي الحديث عنه ﷺ قال: «من تعلم علماً مما يُبْتَغَىٰ به وَجْهُ الله لا يتعلَّمُه إلا لِيُصِيبَ به عرَضاً من الدنيا لم يَجِدْ عَرْف الجنة يوم القيامة». يعني ريحَها. أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه[2].

وقال حماد بن سَلَمَةَ ـ وكان من الأبدال رضي الله عنه ـ: «مَن طلبَ الحديث لغير الله مُكِرَ به».

٢ ـ الجِدّ في الأخذ عن العلماء:

ومنه الرحلة لأجل ذلك، حتى قالوا في طالب الحديث الذي لا يرحل: «لا تأنس منه رشداً».

٣ ـ العمل بالعلم:

وقد ضرب القرآن لمن لم يعمل بعلمه أسوأ المثل، وجعله عِبرة إلى الأبد في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥].

٤ ـ احترام الأساتذة وتوقيرهم:

يجب على الطالب أن يوقر شيوخَه وأساتذتَه، ومن يتلقى عنه فذلك من إجلال الحديث والعلم، وأن يحفظ أستاذه شاهداً وغائباً، ولا يطلبن عَثرته، وليكن ذلك كله لله.

---

(١) في الإمارة: ٦/ ٤٧.

(٢) أبو داود بلفظه في العلم عن أبي هريرة: ٣/ ٣٢٣، والترمذي بنحوه عن ابن عمر: وحسنه: ٥/ ٣٣ وابن ماجه بمثل أبي داود، رقم ٢٥٢. وانظر تهذيب السنن: ٥/ ٢٥٥.

٥ ـ بَذْلُ الفائدة لزملائه الطلاب:

وذلك من أول فائدةِ طلب الحديث والعلم ، ومن كتم عن إخوانه شيئاً من الفوائد كان جديراً بأن لا يَنتفِع به ، كما ذكر العلماء.

٦ ـ اتّباع منهج علمي متدرج في طلب الحديث:

وهذا أمر في غاية الأهمية ، وكثيراً ما ساءلَنَا عنه طلبةُ العلم ، وقد لخصنا للراغب في ذلك أصول هذا المنهج مما يتعلق بدراسة المراجع:

فأهم كتب الحديث روايةً، وأول ما يستحفظه، كتاب رياض الصالحين للإمام النووي ، ثم مراجع رواية الحديث ، وعلى رأسها الموطأ للإمام مالك؛ فإنه أيسر حفظاً ودراسة؛ لاختصاره وقِصَر أسانيده وحُسْن انتقائه أحاديثَه، ثم الصحيحان، ثم يعتني بسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ضبطاً لمشكلها ، وفهماً لخفيّ معانيها ، ثم سائر الكتب وخصوصاً مصادر التخريج.

وليَعْتَنِ بالشروح الحديثية ، وأهمها «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر ، و«المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للإمام النووي ، و«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس القرطبي.

وكتاب «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير الجزري. فإنه يعتني بالإيضاح التام لمفردات الأحاديث ، ولغة النبوة ، حتى كأنه شرحٌ مختصر لكل الحديث النبوي.

وأهم ما يحرص عليه طالب العلم أنه كلما مرّ به حديث لا يعرفه بحث عنه ودرَسه ، وكذا إذا مرّ به اسم أو كلمة مشكلة أو مسألة في

العلم بحث عنها ودرسها ، وأودع ذلك سويداء قلبه. فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في سهولة ويسر.

٧ ـ العناية بمصطلح الحديث:

فإنه لا غنى لطالب الحديث عنه مهما أكثر من حفظ الحديث ورواياته؛ لأنه لا يستفيد منه بدونه؛ لأن فنّ علوم الحديث يُفصح عن أصول الحديث وفروعه ، ويشرح مصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم ، يَنقص المحدث بالجهل به نقصاناً فاحشاً ، ويتعطل بحرمانه منه استكمالُ الفائدة من تراث السنة العظيم. ولعل كتابنا (منهج النقد في علوم الحديث) مناسب جداً لطالب العلم في هذه الأعصار ، لمنهجه ، وتجديده دراسة هذا العلم العظيم.

ثانياً: منهاج المحدث:

وأطلق عليه علماؤنا «آداب المحدث»[(١)].

وهي آداب يحتاج إليها كل من يتصدّر مجالس العلم ، أو يتصدى للتدريس ، نلخصها فيما يأتي:

١ ـ الإخلاص وتصحيح النية:

والإخلاص روح الأعمال ، ولبُّها ، أُمر به جميع الأنبياء ، وبُعثوا بالدعوة إليه ، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥].

وعالِم الحديث ينبغي أن يكون أبعد الناس عن الرياء وحب الدنيا ، ليفوز بنفحات النبوة من حديث رسول الله ﷺ.

---

(١) ابن الصلاح: ٢٣٦ ، والإرشاد: ١٦٦ ، والعراقي: ٣/ ٧١ ، التدريب: ٢/ ١٢٥ ، وفتح المغيث: ٣/ ٢١٤.

٢ ـ التحلي بالفضائل:

جدير بالمحدث أن يفوق غيره في مكارم الأخلاق ومحاسن الشِّيَم ، كما كان سلفه من علماء الحديث. ليكون جديراً بالنَّسَب ، كما قال القائل:

أهلُ الحـديثِ هُـمُ آلُ النبـي وإنْ لم يَصْحَبوا نَفْسَه أنْفاسَه صَحِبوا

٣ ـ مراعاة الأهلية للتحديث:

معنى مراعاة الأهلية أن لا يجلس للتحديث إلا إذا كان أهلاً لذلك ، سواء كان في سن مبكرة أو متأخرة.

وضابط ذلك ما قاله ابن الصلاح: «إنه متى احتيج إلى ما عنده اسْتُحِبَّ له التصدي لروايته ونشره في أي سِنٍّ كان»[(١)].

٤ ـ التقاعد متى خاف الغلط:

وجعلوا سن التقاعد هو الثمانين؛ وينبغي للعالم الإمساك عن التحديث وعن عقد دروس العلم متى خاف التخليط ولو كان دون هذه السن[(٢)].

٥ ـ توقير من هو أولى منه:

وهذه أخلاق العلماء الكَمَلة؛ إذ يحذرون التقدم على من هو أولى منهم لكبر السن ، أو فضل في العلم.

---

(١) علوم الحديث: ٢١٣. وقد حدد الرامهرمزي (المحدث الفاصل: ٣٥٢) الأهلية بسن الخمسين وناقشه في ذلك القاضي عياض نقاشاً قيماً في الإلماع: ٢٠٠ ـ ٢٠٤ فانظرهما.

(٢) انظر المحدث الفاصل: ٣٥٤. والإلماع: ٢٠٤ ـ ٢٠٩.

٦ ـ توقير الحديث والتأهب لمجلس التحديث:

ومِن ذلك أن يتأهب للمجلس من حيث الثياب والطهارة. وليعمد للوسائل والأساليب المفهمة الموضحة التي تساعد على رسوخ الكلام في الذهن.

٧ ـ الاشتغال بالتصنيف والإنتاج العلمي:

لمن توفرت فيه الأهلية لذلك، وقد حَجّر واسعاً من قال: «ما ترك الأول للآخر». ومن تأمل ومارس قال: كم ترك الأول للآخر!.

ثالثاً: مناهج المحدثين في تلقي الحديث وضبطه:

وعبروا عنها بـ «طرق التحمل». وهذا هو العنوان المعاصر نفسه.

وقد ضبطوا التحمل وطرقه ضبطاً دقيقاً، فأوضحوا شروط صحة التحمل، وأصلُه ما عبّروا عنه بقولهم: «أهلية التحمل»، وبينوا مناهج تلقي الحديث المقبولة وغيرها[1]. ونوضح ذلك فيما يأتي بإيجاز شديد:

أهلية التحمل:

التحقيق أن ركن أهلية التحمل هو التمييز، الذي يعقل به الناقل ما يسمعه، ويضبط ما يلقى إليه. وللتيسير حدّدوه بخمس سنين على الأقل، وفرعوا على ذلك صحة سماع الكافر والفاسق إذا حدثا بما سمعاه بعد ذلك حال الإسلام والتوبة من الفسق، وصحة سماع الصغير إذا حدث به بعد البلوغ.

---

(١) علوم الحديث: ١٣٢، وإرشاد طلاب الحقائق: ١٢١، وشرح الألفية: ٤٦/٢، وتدريب الراوي: ٨/٢، وفتح المغيث: ١٥١/٢.

شروط التحمل:

وحاصلها إقبال الطالب على المحدث والشيخ ، وعدم اشتغاله بما يخل بوعيه عنه ، أو يفسد ضبطه لما يُروى. كأن يشتغل بنسخ شيء غير ما يُرْوَى في المجلس ، أو يتحدث مع غيره ، أو يكون بعيداً لا يسمع الصوت[1]. وغير ذلك من تفاصيل تفيد تأكيد المعنى الذي ذكرناه[2].

مناهج تلقي الحديث:

حصر العلماء طرق أخذ الحديث وتلقيه عن الرواة بثماني طرق ، توسعوا في دراستها وبيان أحكامها ، نلخص لك أصولها فيما يأتي:

١ ـ السماع:

والعمدة في هذا القسم على سماع لفظ الشيخ. وذلك قد يكون بمجرد سرده الحديث ، وقد يكون إملاءً سواء كان من حفظه أو بالقراءة من كتابه. فكل ذلك سماع عند المحدثين. ويعتبر أعلى مناهج التلقي عند جمهور المحدثين.

٢ ـ العرض:

وهو القراءة على الشيخ من حفظ القارىء ، أو من كتاب بين يديه. وهو طريق صحيحة في تلقّي الحديث ، والروايةُ به سائغة بالإجماع.

وقد اختلفوا هل هو مثل السماع في المرتبة أو دونه أو فوقه.

ويمكن أن نوفق فنقول برجحان العرْض فيما إذا كان الطالب ممن

---

(١) علوم الحديث: ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٢) علوم الحديث: ١٤١ ـ ١٥٠.

يستطيع إدراك الخطأ فيما يقرأ والشيخ حافظ غاية الحفظ ، أما إذا لم يكن الأمر كذلك فالسماع أرجح.

٣ ـ الإجازة:

وهي إذن المحدث للطالب أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً أو كتباً من غير أن يَسمَع ذلك منه أو يقرَأه عليه ، كأن يقول له: أجزتك أو أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري ، أو كتاب الإيمان من صحيح مسلم. فيروي عنه بموجب ذلك من غير أن يَسمعه منه أو يقرأه علْيه.

وقد أجاز الرواية بها جمهور العلماء ، من أهل الحديث وغيرهم[١]. وقد وجد المصنفون في هذا الفن غموضاً في الاستدلال لجواز الإجازة[٢] ، لكنا نوضحه لك فنقول:

إن العلماء اعتمدوا على الإجازة بعدما دُوِّن الحديث وكتب في الصحف وجمع في التصانيف ، ونُقلت تلك التصانيف والصحف عن أصحابها بالسند الموثوق الذي ينتهي بقراءة النسخة على المؤلف أو مقابلتها بنسخته ، فأصبح من العسير على العالِم كلما أتاه طالب من طلاب الحديث أن يقرأ عليه الكتاب ، فلجؤوا إلى الإجازة.

فالإجازة فيها **إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب** أنه من روايته. فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب نظراً لوجود النسخ ، فإنه لا يجوز لمن حمل الإجازة أن يروي بها إلا بعد أن يصحح نسخته على نسخة الشيخ ، أو على نسخة صحيحة مقابلة على نسخة الشيخ ، أو نحو ذلك مما نسخ وصحح على النسخ المقابلة المصححة.

وقد ذكروا للإجازة أنواعاً كثيرة ، أعلاها: أن يجيز الشيخ لشخص

---

(١) انظر الإلماع: ٨٩ ، واختصار علوم الحديث: ١١٩.

(٢) علوم الحديث: ١٣٥ ـ ١٣٦.

مُعَيَّنٍ كتاباً معيّناً أو كتباً معيّنة حال كونهما عالِمَين بهذا الكتاب. وهذا النوع يتحقق فيه معنى الإخبار الذي شرحناه كاملاً قوياً عالياً.

٤ ـ المناولة:

ومعنى المناولة عند المحدثين أن يعطيَ الشيخُ التلميذَ كتاباً أو صحيفة ليرويه عنه. والأصل فيها كتابه ﷺ لأمير السرية الذي سبق ذكره[1].

والمناولة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المناولة المقرونة بالإجازة مع التمكين من النسخة. وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

النوع الثاني: المناولة المقرونة بالإجازة من غير تمكين من النسخة.

النوع الثالث: المناولة المجردة عن الإجازة:

وصورة هذا النوع: أن يناوله الكتاب ويقتصر على قوله: «هذا من حديثي أو من سماعاتي». ولا يقول له: اروه عني أو أجزت لك روايته عني، أو نحو ذلك.

وهذه مناولة مختلة لا تجوز الرواية بها عند كثير من المحدثين. وذهب البعض إلى جواز الرواية بها لما سيأتي في قسم الإعلام بعد الآتي إن شاء الله.

٥ ـ المكاتبة:

وهي أن يكتب المحدث إلى الطالب شيئاً من حديثه ويبعثه إليه، وهي على نوعين:

النوع الأول: المكاتبة المقرونة بالإجازة:

---

(١) ص١٩.

وهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة.

النوع الثاني: المكاتبة المجردة من الإجازة.

والصحيح المشهور بين أهل الحديث هو تجويز الرواية بها ، فإنها لا تقِلُّ عن الإجازة في إفادة العلم ، وقد استمر عمل السلف فمَن بعدهم على العمل بها[1].

٦ ـ الإعلام:

وهو إخبار الراوي للطالبِ أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعُه من فلان. من غير أن يأذن له في روايته عنه. أي من غير أن يقول: «اروه عني ، أو أذنت لك في روايته». أو نحو ذلك.

وقد ذهب بعض أئمة الأصول ، واختاره ابن الصلاح إلى أنه لا تجوز الرواية بذلك[2]. لأنه يجوز أن يكون فيه خلل يمنع من روايته عنه.

وذهب كثير من المحدّثين والفقهاء والأصوليين ، إلى جواز رواية ما تحمله بالإعلام من غير إجازة[3].

ووجه هذا: أن التحمل قد صح بالإجازة لما فيها من إخبار على سبيل الإجمال. والإعلام فيه نفس المعنى ، بل هو أقوى ، إذ أشار إلى الكتاب بعينه ، وقال: هذا سماعِيْ من فلان.

٧ ـ الوصية:

الوصية وسيلة ضعيفة من طرق التحمل ، وهي: أن يوصيَ

---

(١) الإلماع: ٨٦ ، وانظر الكفاية: ٣٤٥.

(٢) علوم الحديث: ١٥٦. والإلماع: ١١٠.

(٣) الإلماع: ١١٠. وانظر الكفاية: ٣٤٨ ، والتدريب: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

المحدث لشخص أن تُـدْفَـعَ له كتبه عند موته أو سفره. فإن الوصية إنما تفيد تمليك النسخة ، فهي كالبيع ، وذلك أمر آخر غير الإخبار بمضمونها.

٨ ـ الوِجَـادة:

الوجادة[١] هي: أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده.

فله أن يروي عنه على سبيل الحكاية فيقول: «وجدت بخط فلان حدثنا فلان...». وله أن يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللُّقيّ.

أما روايته بـ «حدثنا» أو «أخبرنا» أو نحو ذلك مما يدل على اتصال السند فلا يجوز إطلاقاً ، ولا يُعْلَمُ عن أحدٍ يُقتدى به من أهل العلم فعلُ ذلك ، ولا مَن يَعُدُّه مَعَدَّ المسند ، أي المتصل الإسناد. لكن يجب العمل بها إذا ثبتت صحة الكتاب عن مؤلفه ، وصحة نسخته[٢].

رابعاً: مناهج المحدّثين في أداء الحديث وشرطه:

أداء الحديث: هو تبليغه وإلقاؤه للطالب بصورة من صور الأداء.

وصور الأداء فرع مطابق لصور التحمل التي سبق درسها ، فيحق لمن تحمل الحديث بأي قسم من أقسام التحمل أن يؤديه بأي قسم منها أيضاً، ولا يشترط أن يكون أداؤه على نفس القِسم من أقسام التحمُّل الذي تلقى به الحديث. لكن يجب أن تكون عبارته في الرواية ملائمة لطريقة تحمله الحديث الذي يرويه.

---

(١) الوجادة مصدر لـ «وجد يجد» مُوَلَّد غير مسموع من العرب.

(٢) الإلماع: ١١٧، وفتح المغيث: ٢٣٥. وتوضيح الأفكار: ٢/٣٤٨ ، وغيرها.

وقد تعرض العلماء في معرفة هذا النوع إلى فروع كثيرة، ترجع إلى أصل أساسي هو ركن أداء الحديث، نحدده لك فنقول:

ركن أداء الحديث:

هو روايته وتبليغه بصورة من صور الأداء، بصيغة تدل على كيفية تحمله.

وهو إما أن يكون من حفظ الراوي أو من كتابه، وقد احتاط المحدّثون جداً في الأداء بهما. ولم يجوّزوا للراوي أن يحدث إلا بما تحقق أنه الصواب، «فمتى كان بخلاف هذا أو دخله ريب أو شك لم يجز له الحديث بذلك؛ إذ الكل مجمعون على أنه لا يحدّث إلا بما حقق»[1].

شروط الأداء:

وهي شروط العقل والبلوغ والإسلام والعدالة والضبط.

أما كيفية الأداء ففيه مذاهب: «وقد شدد قوم في الرواية ـ كما قال ابن الصلاح[2] ـ فأفرطوا، وتساهل آخرون ففرطوا: ومن مذاهب التشديد من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكُّرِه، وذلك مروي عن مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما».

«والصواب ما عليه الجمهور، وهو التوسط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط الذي تقدم شرحه، وقابل كتابه، وضبط سماعه على الوجه الذي سبق ذِكْره، جازت له الرواية منه وإن أعاره وغاب عنه وكان الغالب من أمره سلامته

---

(١) الإلماع: ١٣٥.

(٢) علوم الحديث: ١٨٥.

من التبديل والتغيير، لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب ـ لو غُيّر شيء منه وبُدلّ ـ تغييرُه وتبديله».

وقد ضبط المحدثون مناهج التعبير في تبليغ الحديث ضبطاً دقيقاً نُجْمِل أصوله فيما يأتي:

مناهج التعبير عن طريقة التحمل:

استعمال لفظ من ألفاظ الأداء ينبغي أن يكون على مطابقة اللفظ للصفة التي تحمل بها الراوي حديثه الذي يرويه، ونوضحها لك فيما يأتي:

١ ـ العبارة عن التحمل بالسماع:

يسوغ فيه كل ألفاظ الأداء مثل حدثنا، وأخبرنا، وخبّرنا، وأنبأنا، وعن، وقال، وحكى، وإن فلاناً قال. فإنها تطلق على إفادة السماع من المحدث، كما صرح بذلك القاضي عياض[١] وغيره، لكن رجحوا استعمال ما يفيد السماع خشية الالتباس بالإجازة ونحوها[٢].

٢ ـ العبارة عن التحمل بالعرض:

أسلم العبارات في ذلك أن يقول: «قرأت على فلان، أو قرىء على فلان وأنا أسمع»، ثم أن يقول: «حدثنا فلان قراءة عليه». ونحو ذلك. ويجوز «حدثنا» و«أخبرنا».

٣ و ٤ ـ العبارة عن التحمل بالإجازة أو المناولة:

اصطلح المتأخرون على إطلاق «أنبأنا» في الإجازة، وكان هذا

---

(١) الإلماع: ١٣٥.

(٢) الكفاية: ٢٨٤، وانظر علوم الحديث: ١١٩ ـ ١٢١.

اللفظ بمنزلة «أخبرنا» ، فإذا قال «أنبأنا إجازة أو مناولة» فهو أحسن ، ومما عَبّر به كثير من الرواة المتقدمين والمتأخرين قولهم: أخبرنا فلان إذناً[1].

٥ ـ العبارة عن التَّحَمُّل بالمكاتبة:

جوّز الليث بن سعد وغير واحد من علماء الحديث إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا» في الرواية بالمكاتبة. والأولى قول من يقول فيها: «كتب إليَّ فلان قال: حدثنا فلان» ، أو «أخبرني فلان مكاتبة أو كتابة».

٦ و ٧ ـ العبارة عن الإعلام أو الوصية:

وذلك على القول بتسويغ الرواية والأداء لمن تحمل بهما ، وهو على هذا القول جارٍ مجرى الإجازة ، فنرى أن يراعى فيه ما ذكرنا في الإجازة. أما على القول بفساد الرواية بهما ، فإنهما يُلحقان بالوجادة في صيغ الأداء.

٨ ـ العبارة عن الوِجَادة:

يجوز لمن تحمل بالوِجَادة أن يرويَه على سبيل الحكاية فيقول: وجدت بخط فلان: حدثنا فلان».

ويقع هذا في مسند الإمام أحمد ، يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخط أبي حدثنا فلان». وله أن يقول: «قال فلان» ، وكذا: «ذكر فلان» و«بلغني عن فلان».

أهمية اصطلاحات الأداء:

هذه اصطلاحات المحدثين في العبارة عن وجوه تَحَمُّل الحديث ،

---

(١) الإلماع: ١٢٨ ـ ١٣٢ ، وعلوم الحديث: ١٥٠ ـ ١٥٢. واختصاره: ١٢٤.

وكيفية أخذه ، لخَّصنا القولَ فيها وحرَّرْناه.

ونودُّ أن ننبه إلى أن قضية هذه الاصطلاحات ، ليست مجرد ألفاظ تشرح ، وقد مضى زمانها كما يُتوهّم ، حتى إن بعض الناس قد يُغفِلها ويترُكها في زاوية الإهمال. بل إن لهذه الاصطلاحات صلةً قوية بالهدف الأساسي لهذا العلم أي معرفة المقبول والمردود ، ومن أوجُه ذلك:

١ ـ **أنها تعرفنا الطريقة التي حمل بها الراوي حديثه** الذي نبحثه ، فنعلم هل هي صحيحة ، أو فاسدة ، وإذا كانت فاسدة فقد اختل أحد شروط القبول في الحديث.

٢ ـ **أن الراوي إذا تحمل الحديث بطريقة دنيا من طرق التحمل ثم استعمل فيه عبارة أعلى كأن يستعمل فيما تحمله بالإجازة: حدثنا أو أخبرنا ، كان مدلساً** ، وربما اتهمه بعض العلماء بالكذب بسبب ذلك.

مثاله: أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي: اتهم في أحاديثه الكثيرة عن محمد بن نصر المروزي ، وإنما هو تدليس؛ لأنه حصل على إجازة منه ، وصار يستعمل صيغة حدثنا ونحوها ، وهذا تدليس.

وكذا إسحاق بن راشد الجزري كان يُطلق حدثنا في الوجادة ، فسلكوه في عِداد المدلِّسين[1].

منهاج الرواية بالمعنى:

وهي من أهم مسائل علوم الحديث؛ لما وقع فيها من الخلاف والالتباس ، وما أثير حولها من الشبهات:

---

(١) تعريف أهل التقديس: ٤. وانظر الإلماع: ١١٩.

لا خلاف بين العلماء في أن الجاهل والمبتدىء ومن لم يَمْهَرْ في العلم ، ولا تَقدَّم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل وفهْمِ المعاني ، يجب عليه أن لا يرويَ ولا يحكيَ حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه ، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع؛ إذ جميع ما يفعله من ذلك تَحَكُّمٌ بالجهالة ، وتَصرُّفٌ على غير حقيقة في أصول الشريعة ، وتقوُّلٌ على الله ورسوله.

ثم اختلف السلف وأرباب الحديث والفقه والأصول في تسويغ الرواية بالمعنى لأهل العلم بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب:

فشدد كثير من السلف وأهل التحري من المحدثين والفقهاء فمنعوا الرواية بالمعنى ، ولم يجيزوا لأحد الإتيان بالحديث إلا على لفظه نفسه.

وذهب جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة إلى **جواز الرواية بالمعنى بشروط**:

١ ـ أن يكون الراوي مشتغلاً بالعلم ، ناقداً لوجوه تصرُّف الألفاظ.

٢ ـ أن لا يكون الحديث متعبداً بلفظه.

٣ ـ أن لا يكون الحديث من جوامع كلمه ﷺ[1].

وهذا هو الصحيح المعتمد؛ لأن الحديث إذا كان بهذه الصفة كانت العمدة فيه على المعنى لا اللفظ ، فإذا رواه العالم العارف

---

(١) انظر في هذا الموضوع: الإلماع: ١٧٤ ـ ١٧٨ ، وكشف الأسرار: ٧٧٤ ـ ٧٧٩ ، وشروح التوضيح: ٢/ ١٣ وفواتح الرحموت: ٢/ ١٦٧ ، وشرح التحرير لابن أمير حاج: ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٨ ، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب: ٢/ ٧٠ ـ ٧١ ، وشروح جمع الجوامع ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

بتصرّف الألفاظ وتأثير اللفظ على المعنى فقد أدى المطلوب المقصود منه.

يدل على ذلك اتفاق الأمة على أنه يجوز للعالم بخبر النبي ﷺ أن ينقل معنى خبره بغير لفظه وغير اللغة العربية [1].

وأيضاً فإن ذلك كما هو ظاهر «هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن مُعَوَّلَهم على المعنى دون اللفظ».

تنبيهـــان:

١ ـ ثمة أمر مهم يجدر التنبه إليه، والتيقظ له، وهو أن هذا الخلاف في الرواية بالمعنى إنما كان في عصور الرواية قبل تدوين الحديث، أما بعد تدوين الحديث في المصنفات والكتب، فقد زال الخلاف ووجب اتباع اللفظ؛ لزوال الحاجة إلى قبول الرواية بالمعنى، «وقد استقر القول في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظراً»[2].

فلا يَسُوغ لأحد الآن رواية الحديث بالمعنى، إلا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس للوعظ ونحوه، فأما إيراده على سبيل الاحتجاج أو الرواية في المؤلفات فلا يجوز إلا باللفظ.

وقد غفل عن هذا بعض من تصدر للحديث من العصريين حيث

---

(١) انظر للتوسع الكفاية: ١٩٨ ـ ٢٠٣، والمراجع الأصولية السابقة، وتوجيه النظر للعلامة الشيخ طاهر الجزائري: ٢٩٨ ـ ٣١٢ فقد استوفى الأقوال وناقش الموضوع مناقشة جيدة. وراجع قواعد التحديث للقاسمي: ٢٢٢ ـ ٢٢٥.

(٢) انظر التنبيه على في ذلك علوم الحديث: ١٩١، وشرح الألفية: ٢/ ٥٠، والباعث الحثيث: ١٤٣ وغيرها.

عزا أحاديث إلى مصادرها بغير لفظها ، زاعماً أنها «ليست قرآناً نُتَعبّد بلفظه . . . !!» .

ومن هنا كثر في تآليفه التصرف في الأحاديث ، فإذا وجد حديثاً بلفظ : فعل كذا أو قرأ كذا ، جعله : كان يفعل كذا ، أو كان يقرأ كذا . ثم يخرجه من المصادر ، وربما يفهم من الحديث معنى غير صحيح ، ويجعل فهمه حديثاً يخرجه من المصادر!!

٢ ـ ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يراعي جانب الاحتياط وذلك بأن يُتْبِعَه بعبارة «أو كما قال» أو «نحو هذا» وما أشبه ذلك من الألفاظ ، فعل ذلك ابن مسعود ، وأنس ، وأبو الدرداء ، وغيرهم رضي الله عنهم[١] .

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه حدث فقال : «سمعت رسول الله ﷺ» . ثم أَرْعَدَ وأرعدَتْ ثيابُه فقال : «أو شبيه ذا أو نحو ذا» .

وعن أبي الدرداء أنه إذا حدث الحديث عن رسول الله ﷺ ثم فرغ منه قال : «اللهم إنْ لا هكذا ، فكَشَكْلِه» .

وكان أنس إذا فرغ من الحديث قال : «أو كما قال رسول الله ﷺ»[٢] .

شبهة حول الرواية بالمعنى :

هذا ما جرى عليه كثير من الرواة من الأخذ برخصة الرواية بالمعنى والعمل بموجبها ؛ لئلا يتعطل العمل بجملة كثيرة من الأحاديث ، تُعْلَمُ صحة مضمونها ، ويؤدِي اشتراط نقلها باللفظ إلى

---

(١) علوم الحديث المكان السابق .

(٢) انظر الروايات عن الصحابة وغيرهم في كتاب الكفاية : ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

عسر يصعب على الرواة تخطِّيه أو التغلب عليه.

ثم جاء بعض المستغربين يضرب على وتر أساتذته المستشرقين بالمزاعم والأوهام يثيرونها حول الحديث من وراء الرواية بالمعنى، زاعمين أنه «إذا جاز للراوي تبديل لفظ الرسول بلفظٍ نفسِه فذلك يقتضي سقوط الكلام الأول؛ لأن التعبير بالمعنى لا ينفك عن تفاوت، فإن توالت المتفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوعُ مناسبة».

وهذا الطعن يعتمد أصحابه على إثارة الوساوس في النفوس، بطريق المغالطة والتغافل العنيد عن الشروط التي أحاطها العلماء حول صحة الحديث وحول الرواية بالمعنى، وهي شروط تجعل الناظر في تصرف المحدثين يطمئن إلى أن النقل بالمعنى لم يفوّت جوهر الحديث، وإنما وضع مفردات موضع مفردات أخرى في المعنى نفسه.

ونوجز لك بيان ذلك من وجهين:

١ ـ إن الرواية بالمعنى لم تجز إلا لعالم باللغة، لا يحيل المعاني عن وجهها، وهذا بالنسبة للصحابة متوفر، فهم أرباب الفصاحة وأبناء بجدة اللغة مع ما أوتوا من قوة الحفظ، وما توفر من أسبابه التي ذكرنا منها طرفاً، ثم مَن جاء بعدهم يُعرض على الاختبار، ولم يقبل العلماء إلا من توفر فيه هذا الشرط.

٢ ـ هَبْ أن الراوي بالمعنى قد أخطأ الفهم وروى الحديث على الخطأ. أفيذهب الخطأ على العلماء؟!. هذا ما لا يمكن!! فإنهم يشترطون في الحديث الصحيح والحسن انتفاء الشذوذ والعلة منه، أي أن حديث الثقة لا يقبل حتى يُعرض على روايات الثقات، ويتبين أنه موافق لها، سالم من القوادح الخفية.

وبذلك يُجتنب ما قد يطرأ على الحديث نتيجة تناقله بين رجال السند ، ولا يبقى لتوهم إخلال الراوي بالحديث أي موضع .

خامساً: مناهج المحدثين في كَتْبِ الحديث وضبطه:

هذا البحث يُبرز العناية التي تفرد بها المحدثون في كتابة الحديث ، ونسخ الكتب وضبطها ، حتى صاروا قدوة للناس ، وأصبح درس مناهجهم ضرورياً لطالب الحديث ، وللراغبِ في الأخذ من المخطوطات ، أو تحقيقها .

آداب كَتْبِ الحديث:

وأهمها هذه الأمور التي تتوقف عليها صحة النسخة والانتفاع بها:

١ ـ يجب على كَتَبَةِ الحديث وطَلَبَتِه صرف الهمة إلى **ضبط ما يكتبونه** أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه ، شكلاً ونقطاً يُؤمَن معهما الالتباس .

٢ ـ المحافظة على **كَتْبَةِ الصلاة والتسليم** على رسول الله ﷺ كلما ذُكر .

ثم ليتجنب في إثباتها أمرين:

أن يرمز إليها بحرف مثل (ص) أو (صلعم) أو غير ذلك .

وأن يقتصر على كتابة الصلاة دون السلام أو العكس .

٣ ـ يجب على الطالب **مقابلة كتابه بالأصل** الذي أسمعهم الشيخ منه ، أو بنسخة الشيخ الذي يرويه عنه ، وإن كان إجازة ، ولا يحل للمسلم التقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه ، أو نسخةٍ تَحقق بمقابلتها بالأصل ، وبهذا يظل سند النسخة متصلاً بالمؤلف ، ويُؤْمَنُ التزوير في الكتب .

اصطلاحات كُتّاب الحديث:

وهي رموز يَدُلّون بها على الضبط والتصحيح وإلحاق الساقط من النسخة ، لا يستغني قارىء الكتب الخطّية عن معرفتها ، نلخص مهماتها فيما يأتي:

١ ـ **ضبط الحروف المهملة:** ضَبطَ كثير من العلماء الحروف المهملة بعلامة تدل على عدم إعجامها أي عدم نَقْطِها ، واختلفت اصطلاحاتهم في ذلك ، مما يوجب التيقظ والحذر من الوقوع في الخطأ. فمنهم من يقلب النَّقْطَ ، أي يجعل النُقَطَ التي فوق المعجمات تحت ما يشابهها من المهملات. فينقط نقطة تحت الراء ، والصاد ، والطاء ، والعين ، ونحوها من المهملات هكذا: ر ، ص ، ط ، ع . . .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة مثل قلامة الظفر مضجعة على قفاها هكذا: سّ ، رّ . . .

وغير ذلك من رموز.

٢ ـ **الدائرة التي تفصل بين كل حديثين** ، أو بين كل فقرتين: هي علامة وضعوها للفصل والتمييز بين أحد الحديثين عن الآخر. واستَحبوا أن تكون الداراتُ غُفْلاً. فإذا قابل النسخة فكل حديث يفرغ من مقابلته ـ أو كل فقرة ـ ينقط في الدائرة التي تليه أو تليها نقطة ، أو يخط في وسط الدارة خطاً.

٣ ـ **التخريج:** أي إثبات شيء ساقط من الكتاب في حواشيه ، وصورتُه أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً إلى فوق ، ثم يحنيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق هكذا: ⌐ أو ⌐ ويبدأ في الحاشية بكتابة الكلام الساقط مقابلاً للخط

المنحني ، ثم يكتب في آخره كلمة «صح».

ويجب التنبّه إلى هذا ، وألا يخلط القارىء بين الساقط وبين ما يكتب على الهوامش من تعليقات فيها تنبيه أو تفسير أو فائدة أو غير ذلك. فهذا التمييز مهم جداً.

٤ ـ **التصحيح**: وهو كتابة «صح» على الكلام ، أو عنده ، وذلك إذا كان الكلام صحيحاً روايةً ومعنىً غير أنه عُرْضَةٌ للشك أو الخلاف ، فيكتبُ عليه «صح» ليعرفَ أنه لم يُغفل عنه ، وأنه قد ضُبط وصح على ذلك الوجه.

٥ ـ **التضبيب**: ويسمى أيضاً التمريض ، ويجعل على الكلام الذي صح وُروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون شاذاً وما أشبه ذلك. فيُمدُّ على مثل هذا الكلام خط أولهّ مثل الصاد ، ولا يُلزق بالكلمة المعلّم عليها كيلا يُظن ضرباً ، وصورته هكذا: صـــ.

٦ ـ **الضرب**: وهو خط يُمد على الكلام الغلط الذي يراد نفيه وإلغاؤه من الكتاب.

فالإمام الرامهرمزي يرى أن «يَخُطَّ ـ من فوق الكلام المضروب ـ خطاً جيداً بيّناً يدل على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خط عليه»[1]. «وهو الذي يُسَمَّى الضرب ، والشق. ومنهم مَن لا يخلطُه ويثبته فوقه ، لكنه يعطف طرف الخط على أول المبطَل وآخرِه ليميزه من غيره»[2].

وربما كتب عليه «لا» في أوّله ، و«إلى» في آخره. ومثل هذا

---

(١) المحدث الفاصل: ٦٠٦ ، وانظر مهمات في كَتْب الحديث: ٦٠٥ ـ ٦٠٩.
(٢) الإلماع: ١٧١.

يصلح فيما صح في بعض الروايات وسقط من بعض حديث أو من كلام ، وقد يُكْتَفَى في مثل هذا بعلامة مَن ثبتت له فقط ، أو بإثبات «لا» و«إلى» فقط. وأما ما هو خطأ محض فالتحويق التام عليه أو حكه أولى». انتهى.

ومن المحدثين من اكتفى بوضع دائرة صغيرة في أول الكلام الزائد ودائرة صغيرة في آخره ، وسماها صفراً؛ لإشعارها بخلو ما بينهما من الصحة.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس

المناهج العامة للمحدثين في التصنيف

والمراد بيان أنواع التصنيف وطرق ترتيب الأحاديث في كتب الحديث النبوي ، وكيف يُستخرج الحديث منها .

وهو بحث مهم جداً للمشتغل بدراسة الحديث ، يُسَهِّلُ له طريق الوصول إلى الحديث ودراسته؛ لكثرة مناهجهم في ترتيب كتب الحديث .

وقد نوع المحدثون التصانيف ، وتفننوا فيها ، مما يجعل تصانيفهم بتنوعها هذا ملبية للمطالب التي يتطلع إليها العلماء والباحثون في المراجع .

وأهم أنواع التصنيف الأنواع الآتية :

أولاً : الكتب المصنفة على الموضوعات :

ووقع في كتب المتقدمين إطلاق «الأصناف» عليها .

وطريقة هذا التصنيف : أن تجمع الأحاديث ذات الموضوع العام الواحد إلى بعضها البعض ، تحت عنوان عام يجمعها ، مثل «كتاب الصلاة» ، «كتاب الزكاة» ، «كتاب البيوع» . . ثم تُوزع الأحاديث على أبواب ، يَضم كل باب حديثاً أو أحاديث في مسألة جزئية ، ويُوضع لهذا الباب عنوان يدل على الموضوع ، مثل «باب مفتاح الصلاة

الطهور» ، ويسمي المحدثون العنوان «ترجمة» .

وفائدة هذا النوع من الكتب سهولة الرجوع إليه؛ إذ إنه أول ما يتبادر لطالب العلم ، والباحث عن الحديث ، أن يرجع إليه .

وذلك لأنه إن كان يريد الاطلاع على أحاديث في مسألة معينة، فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع للأبواب .

وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه من مصادر السنة فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب .

لكن الإفادة والمنفعة من هذه الكتب المبوبة تحتاج إلى ذوق علمي يهدي الطالب إلى تحديد موضوع الحديث ، وإلى خبرة بأسلوب الأئمة في ترجمة أبواب كتبهم ، فإنهم ربما يخرجون الحديث في غير الباب المتوقع ، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى دقيقة .

وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري ، حتى عُدّ من خصائص كتابه ، واشتهر قولهم: «فقه البخاري في تراجمه» .

وللتصنيف على الأبواب طرق متعددة نذكر منها ما يأتي:

أ ـ الجوامع:

الجامع في اصطلاح المحدثين: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه. وعددها ثمانية أبواب رئيسة هي: العقائد ، الأحكام ، السير ، الآداب ، التفسير ، الفتن ، أشراط الساعة ، المناقب[1] .

---

(١) بتصرف عن كتاب العَرف الشذي شرح جامع الترمذي ، لمحمد أنور شاه: ٥ ، وانظر مقدمة تحفة الأحوذي: ٢٤ .

وكتب الجوامع كثيرة ، أشهرها هذه الثلاثة :

١ ـ الجامع الصحيح للإمام البخاري .

٢ ـ الجامع الصحيح للإمام مسلم .

٣ ـ الجامع للإمام الترمذي ، المشتهر بـ «سنن الترمذي» ، سُمِّيَ سنناً لاعتنائه بأحاديث الأحكام .

ب ـ السنن :

كتب السنن هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه[١] .

وكتب السنن كثيرة جداً ، أشهرها الكتب الأربعة الآتية :

سنن أبي داود ، وسنن الترمذي ـ وهو جامع الترمذي كما ذكرنا ـ وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه .

ويطلق على هذه السنن : «السنن الأربعة» . ويرمز لها بـ «الأربعة» .

وإذا قالوا : «الثلاثة» فمرادهم هذه ما عدا سنن ابن ماجه .

وإذا قالوا : «الخمسة» : فمرادهم السنن الأربعة ومسند أحمد .

وإذا قالوا : «الستة» : فمرادهم الصحيحان والسنن الأربعة .

ويرمزون لها في كتب التخريج وكتب الرجال بهذه الرموز :

خ : للإمام البخاري ، م : للإمام مسلم ، د : لأبي داود ، ت : للترمذي . س : للنسائي ، هـ : لابن ماجه ، ع : للستة ، عه : للسنن الأربعة .

ومن كتب السنن المشتهرة «السنن» للإمام أبي الحسن علي بن

---

(١) الرسالة المستطرفة : ٢٥ ، والعَرف الشذي : ٥ .

عمر الدارقطني ، و«السنن الكبرى» لأبي الحسين أحمد البيهقي.

ج ـ المصنفـــات:

وهي كتب مرتبة على الأبواب ، لكنها تشتمل على الحديث الموقوف ، والحديث المقطوع ، بالإضافة إلى الحديث المرفوع.

ومن أشهر المصنفات: مصنف عبد الرزاق بن هَمّام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ).

د ـ المُستَدْرَكات:

المستدرك كتاب **يُخرج صاحبُه أحاديث لم يخرجها كتاب معين** من كتب السنة ، وهي **على شرط ذلك الكتاب**. أي رجالها يروي لهم ذلك الكتاب.

وأشهرها المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن محمد النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ). لكنه متساهل كما هو معروف ، فيتوثق بموافقة الإمام الذهبي له.

هـ ـ المُستخرَجات:

المُستخرَج أو المُخَرَّج: **كتاب يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بأسانيد لنفسه** ، يلتقي في أثناء السند مع صاحب الكتاب الأصل في شيخه أو مَن فوقه. ويرويه حسب لفظ السند الذي وقع له.

وفائدة هذه الطريقة تكثير الأسانيد ، كما أن فائدة المستدرك تكثير المتون. وأفادت المستخرجات كثيراً في دفع ما يتوهم من النقد على إسناد الصحيح ، مثل تصريح المدلس بالسماع ، وتعيين المبهم. ولها فوائد أخرى كثيرة [1].

---

(١) ذكر منها سبع فوائد في التدريب: ٥٩ ، ومن قبله أوصلها ابن حجر إلى =

ثانياً: الكتب المرتبة على أسماء الصحابة:

وهي كتب تجمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي في موضع خاص يحمل اسم راويها الصحابي.

وهذه الطريقة مفيدة **لمعرفة عدد مرويات الصحابي** عن النبي ﷺ وطبيعتها، وتسهيل اختبارها، فضلاً عن كونها إحدى الطرق المفيدة في **استخراج الحديث**، بمعرفة الصحابي الذي يرويه، وما يتبع ذلك من سهولة درسه، وإن كانت الصعوبات تكتنف استخراج الحديث للصحابة المكثرين، مثل: جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم. وقد ذللت في عصرنا بأنواع الفهارس التي وضعت على المسند.

والكتب المرتبة على أسماء الصحابة نوعان:

أ ـ المسانيد:

والمسند هو **الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة** رضي الله عنهم، بحيث توافق حروف الهجاء، أو ما يوافق السوابق الإسلامية، أو شرافة النسب.

والمسانيد كثيرة جداً أشهرها وأعلاها المسند للإمام أحمد بن حنبل، ثم مسند أبي يعلى الموصلي، ويلحق بهما المعجم الكبير للطبراني؛ فإنه مرتب على أسماء الصحابة، لكنْ وردت على ترتيب حروف المعجم.

= عشرة ذكرها في النكت على ابن الصلاح: ٣٢١ـ٣٢٣ وعنه الصنعاني في توضيح الأفكار: ١/ ٧٢ ـ ٧٣، وانظر شرح ألفية السيوطي لفضيلة أستاذنا الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى: ٣٨.

ب ـ الأطراف:

الأطراف جمع طرف ، وطرف الحديث: الجزء الدال على الحديث ، أوالعبارة الدالة عليه ، مثل حديث الأعمال بالنيات ، وحديث الخازن الأمين ، وحديث سؤال جبريل.

وكتب الأطراف: كتب يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه ، ثم ذكْرِ أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها ، وبعضهم يذكر الإسناد كاملاً ، وبعضهم يقتصر على جزء من الإسناد.

لكنها لا تذكر متن الحديث كاملاً ، كما أنها لا تلتزم أن يكون الطرف المذكور مِن نص الحديث حرفياً ، ولا أن يكون أول الحديث ، بل قد يكون من أثنائه.

ولهذه الطريقة من الفوائد سوى ما ذكرناه:

١ ـ تسهيل معرفة أسانيد الحديث ، لاجتماعها في موضع واحد.

٢ ـ معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصول ، والباب الذي أخرجوه فيه ، فهي نوع من الفهارس متعدد الفوائد.

ومن أشهر كتب الأطراف هذان الكتابان:

١ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للحافظ الإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢ هـ).

جمع فيه أطراف الكتب الستة ، وبعض ملحقاتها ، وهذه الملحقات هي:

١ً ـ **مقدمة صحيح مسلم** ، ٢ً ـ المراسيل لأبي داود السجستاني ، ٣ً ـ العلل الصغير للترمذي ، ٤ً ـ الشمائل للترمذي ، ٥ً ـ عمل اليوم والليلة للنسائي.

ورمز لكل من هذه الكتب ، وكل كتاب من الكتب الستة ، برمز خاص أوضحه في مقدمة كتابه. تُقارب الرموز السابقة مع زيادة رموز الملحقات.

والكتاب يرتب تراجم الصحابة بحسب ترتيب الألف باء ، لذلك وقع في أولة مسند: أَبْيَض بن حَمَّال. وقد يُسرت الإفادة منه بما أَودع محققه فيه من بيانات عزوٍ تُسهل الرجوع إلى المصادر.

٢ ـ ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ ، على طريقة ترتيب تحفة الأشراف وكأنه مختصر منه ، لكنه امتاز بالتفنن في التصنيف ، حيث لحظ التنوع في تراجم أسماء الصحابة ، فقسم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبواب. والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء. ونلحظ على إخراجه الطباعي إغفاله من أي مساعدة للوصول إلى الحديث في موضعه من المرجع الذي يخرّج منه؛ لقِدم إخراجه ، مما يجعله بحاجة لإخراج جديد.

ثالثاً: المعاجم:

المعجم في اصطلاح المحدثين: كتاب تُذْكَر فيه **الأحاديث على ترتيب الشيوخ** ، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء ، فيبدأ المؤلف المعجم بالأحاديث التي يرويها عن شيخه أبان ، ثم إبراهيم ، وهكذا.

وأشهر مصنفات هذا النوع: المعاجم الثلاثة للمحدث الحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٠٦ هـ) وهي:

المعجم الصغير ، والمعجم الأوسط ، وكلاهما مرتب على أسماء

شيوخه ، فلا بد من معرفة شيخ المصنف الذي يروى الحديث من طريقه للوصول إلى الحديث ، وفي ذلك صعوبة ظاهرة؛ لذلك استعانوا بكتاب الزوائد قديماً واستعانوا بالفهارس حديثاً.

والمعجم الكبير: وهو على مسانيد الصحابة ، مرتبة على حروف المعجم.

والمعجم الكبير هذا ، مرجع حافل ، وهو أكبر المعاجم ، حتى صار لشهرته إذا أطلق قولهم: «المعجم» أو «أخرجه الطبراني» كان المراد هو المعجم الكبير.

رابعاً: الكتب المرتبة على أوائل الأحاديث:

وهي كتب مرتبة على **حروف المعجم ، بحسب أول كلمة** من الحديث ، تبدأ بالهمزة ، ثم بالباء ، وهكذا.

وهذه الطريقة سهلة جداً للمراجعة ، لكن لا بد لها من معرفة الكلمة الأولى من الحديث بلفظها ، معرفة أكيدة ، وإلا ذهب الجهد في البحث عن الحديث هنا دون جدوى.

وهذه المصنفات لها طريقتان قديمتان ، نلحق بهما طريقة حديثة:

أ ـ كتب (مجامع): تجمع أحاديث كتب حديثية متعددة مما نذكره في النوع الآتي.

ب ـ كتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة: أي الأحاديث التي تتداولها ألسنة العامة ، وهي نوع من الحديث المشهور ، عني العلماء بجمعها في كتب خاصة لبيان حالها ، ونذكر من أشهر هذه الكتب وأهمها كتابين:

١ ـ «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ).

وهو كتاب جامع لكثير من الفوائد المشتهرة على الألسنة ، مما ليس في غيره ، وتبلغ عدة أحاديثه /١٣٥٦/ حديثاً. عُني فيه مؤلفه بفن الصناعة الحديثية ، فأتى فيه بفوائد ليست في غيره ، مع الدقة والإتقان ، فشفى وكفى في بيان حال الأحاديث ، ومن مصطلحاته في هذا الكتاب قوله في الحديث: «لا أصل له» ، أي ليس له سند ، وليس في كتاب من كتب الحديث ، وقوله: «لا أعرفه» فيما عرض له التوقف خشية أن يكون له أصل لم يقف عليه. وهاتان العبارتان من المحدث الحافظ من علامات الوضع.

٢ ـ «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس» للعلامة المحدث: إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢ هـ).

جمع فيه أحاديث كتاب السخاوي مع تلخيص كلامه ، وزاد أحاديث كثيرة جداً حتى نيف عدد أحاديثه على /٣٢٥٠/ حديثاً ، كما زاد فوائد في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية ، وبهذا أصبح أكبر كتاب في هذا الفن ، وأكثره جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة.

ج ـ مفاتيح وفهارس على أول الحديث: يُلحق بهذا النوع من المصنفات ما وضعه العصريون من مفاتيح لكتب حديثية ، أو فهارس ألحقوها بكتاب من هذه الكتب بنوها على أول جملة في الحديث ، ورتبوها على ترتيب حروف المعجم.

وأَقدَم هذه المفاتيح: مفتاح الصحيحين للتوقادي. ثم من الفهارس: فهارس صحيح مسلم ، وفهارس سنن ابن ماجه ، التي وضعها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله وأجزل مثوبته. وغير ذلك من فهارس كثيرة ظهرت في الآونة الأخيرة حتى قَلّ كتاب من كتب

الحديث الأصلية لم يوضع له فهرس بل فهارس أجزل الله مثوبة صانعيها.

وأكبر هذه المفاتيح (موسوعة أطراف الحديث النبوي) تأليف بسيوني زغلول. فهرس فيه أوائل الأحاديث لخمسين كتاباً ونيف، فجاء مرجعاً ضخماً. لكنه غير محكم الإحصاء، فالفوات فيه كثير، كما دلت التجربة والاختبار.. يسر الله مراجعته واستدراك الخلل الذي فيه.

خامساً: المصنفات الجامعة (المجامع):

وهي كتب تجمع أحاديث عدة كتب من مصادر الحديث وهي مرتبة على طريقتين:

الطريقة الأولى: التصنيف على الموضوعات، وأهم مراجعها:

١ ـ «جامع الأصول من أحاديث الرسول»: لابن الأثير المبارك ابن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ). جمع فيه أحاديث الصحيحين، والموطأ، والسنن الثلاثة، وجردها من الأسانيد، وأردفها بكلام موجز على غريب الألفاظ، لكنه أغفل بيان درجة أحاديث السنن، حتى إنه لم يذكر كلام الترمذي على أحاديثه، فأعوز القارىء البحث عن هذا الجانب، وقد ذيلت طبعة الكتاب بتخريج مفصل للأحاديث يعزو كل حديث إلى الكتب مع بيان الباب والجزء والصحيفة ورقم الحديث، فسهل فائدته بذلك كثيراً.

٢ ـ «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للشيخ المحدث علي بن حسام المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) وهو أجمع كتب هذا الفن، جمع أحاديث كتب كثيرة، بلغت /٩٣/ كتاباً في إحصائنا، فجاء كتاباً حافلاً لا مثيل له في الجمع، إلا أنه أغفل بيان حال

الأحاديث ، كما لحظنا عليه إعوازاً في التخريج حتى إنه ربما عزى الحديث لمرجع من المراجع البعيدة عن التناول وعن الاعتماد ، وهو موجود في الصحاح ، بل في أصحها .

الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب حروف المعجم ، وأهم المراجع فيها:

١ ـ **«الجامع الكبير» أو «جمع الجوامع»** للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) وهو أصل كتاب كنز العمال الذي عرفناك به. وقد طبع باسم (جامع الأحاديث) ، وأضيف إليه استدراكات المناوي ، فجاء مرجعاً ضخماً حافلاً في ثمانية عشرة مجلداً كبيراً ، لكنّ ناشريه تصرفوا في ترتيبه فأتعبوا قارئه ، فتنبه عند الرجوع إليه .

٢ ـ «الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير» للإمام السيوطي أيضاً ، اقتضبه من الجامع الكبير ، وحذف منه التكرار وزاد فيه أحاديث فبلغ عدد أحاديثه (١٠٠٣١) عشرة آلاف وواحداً وثلاثين حديثاً ، وقد نال الحظوة عند العلماء وكثرت حوله الشروح .

ولكن بعض الرموز هنا تخالف الرموز في الجامع الكبير ، فالرمز (ق) في الجامع الصغير لما اتفق عليه الشيخان ، وفي الجامع الكبير لما أخرجه البيهقي ، فلتنتبه ، وليكن أول اهتمام طالب الحديث دراسة مقدمة كل مصنف حديثي لمعرفة رموز الكتاب وطريقته وأهدافه .

سادساً: مصنفات الزوائد:

وهي مصنفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض كتب الحديث

على أحاديث كتب أخرى ، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين.

وقد أكثر العلماء من تصنيف الزوائد ، ودرجوا على أن يرتبوها على الموضوعات ، ونذكر منها:

١ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ).

جمع فيه ما زاد على الكتب الستة من ستة مراجع مهمة ، وهي: مسند أحمد ، ومسند أبي يعلى الموصلي ، ومسند البزار ، والمعاجم الثلاثة للطبراني.

وعُنِيَ ببيان حال الأحاديث صحة وضعفاً ، واتصالاً وانقطاعاً ، وأفاد غاية الفائدة ، غير أنه يجب التنبه لبعض مصطلحاته مثل قوله: «رجاله موثقون» فلا تخلطها بقوله «ثقات» والحظْ في العبارتين احتمال الانقطاع أو غيره من شذوذ أو علة. كما أن طبعة هذا الكتاب تحتاج إلى تحقيق وضبط أكثر مما هي عليه بكثير.

٢ ـ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، الإمام العَلَم (ت ٨٥٢ هـ).

جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من ثمانية مسانيد: وهي لأبي داود الطيالسي ، والحميدي ، وابن أبي عمر ، ومسدد ، وأحمد بن منيع ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، والحارث بن أبي أسامة.

وأضاف زيادات من مسند أبي يعلى ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ليست في مجمع الزوائد[1].

---

(١) كما أفصح في تقديم الكتاب: ٤.

وقد طبع بتحقيق متقن للمحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله ورضي عنه وأجزل مثوبته ، لكنه اعتمد على نسخة مجردة من الأسانيد ، وكان وعدنا أن يعيد تحقيقه على نسخة مسندة ، ولا يخفى ما فيها من الأهمية والفائدة. هيأ الله تعالى من ينجز ذلك.

٣ ـ «إتحاف السّادة المَهَرَةِ الخِيَرَةِ بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري. وهو أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٨٤٠ هـ).

جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من عشرة مسانيد وهي: مسند أبي داود الطيالسي ، ومسند الحميدي ، ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند محمد بن يحيى العدني ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع البغوي ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث بن أبي أسامة ، ومسند أبي يعلى الموصلي.

سابعاً: كتب التخريج:

وهي كتب تؤلف لتخريج أحاديث كتاب معين. ونعرف بأهمها فيما يأتي:

١ ـ «نصب الراية لأحاديث الهداية»: تأليف الإمام الحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت ٧٦٢ هـ) ، خرّج فيه أحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي لمؤلفه علي بن أبي بكر المرغيناني ، من كبار فقهاء الحنفية (ت ٥٩٣ هـ).

وهو كتاب حافل بإيراد الروايات غزير في فوائده الحديثية ، يتكلم على كل حديث من كتاب الهداية ، ثم يتبعه بما يؤيده من الروايات والأحاديث الأخرى ، ثم يعقد بحثاً للأحاديث التي يستدل بها مخالفو الحنفية ، ويتكلم على الجميع بغاية الإحاطة والإفادة ، والإنصاف والموضوعية ، مما يدل على تبحر الزيلعي في علم الحديث وعمق

نظره ، حتى كان كل من بعده عالةً عليه مقتدياً به .

٢ ـ «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» تأليف الحافظ الكبير الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) شيخ الحافظ ابن حجر ومخرجه ، وواحد زمانه في علم الحديث .

خرّج في كتابه هذا أحاديث كتاب مهم شائع بين المسلمين هو كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، وذلك بأن يذكر طرف الحديث من أحاديث الإحياء ثم يبين من أخرجه ، وصحابيَّه الذي رواه ، ويتكلم عليه تصحيحاً أو تحسيناً أو تضعيفاً .

وهو مطبوع مع كتاب الإحياء بذيل صفحاته ، وهو مختصر من تخريج كبير واسع صنفه على أحاديث الإحياء ، لم يُعثر عليه ، وقد ضمّن الزبيدي في شرحه للإحياء هذا التخريج الكبير .

٣ ـ «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) .

خرج فيه أحاديث الشرح الكبير للرافعي الذي شرح به كتاب الوجيز في الفقه الشافعي للإمام الغزالي ، ولخص في تخريجه هذا كتباً عدة صُنِّفَتْ قبله في تخريج أحاديث الشرح الكبير ، وأفاد كذلك من نصب الراية للزيلعي ، فجاء كتابه حافلاً جامعاً لما تفرق في غيره من الفوائد ، لا يُسْتَغْنَى عنه في تخريج أحاديث الأحكام ودراستها .

ثامناً: الأجـــزاء:

الجزء في اصطلاح المحدثين: هو تأليف **يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد**، سواء كان ذلك الرجل من طبقة الصحابة أو من

بعدهم: كجزء حديث أبي بكر ، وجزء حديث مالك.

كما أن الجزء يطلق على التأليف **الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد** ويتكلم عليه مثل: «اختيار الأَوْلى في حديث اختصام الملأ الأعلى» للحافظ ابن رجب.

كما أن الأجزاء الحديثية قد توضع **في بعض الموضوعات الجزئية** مثل جزء القراءة خلف الإمام للبخاري. والرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي.

وقد يجمع الجزء أحاديث انتخبها المؤلف لما وقع لها في نفسه ، كالعشاريات ، والعشرينات ، والأربعينات ، والخمسينات ، والثمانينات.

ويتفاوت حجم الأجزاء من بضع أوراق ، بل من ورقة واحدة ، إلى العشرات ، والغالب أن تكون صغيرة ، وتمتاز بأنها تبرز علم الأئمة ، لما أن إفراد الموضوع الجزئي بالبحث يتطلب استقصاءً وعمقاً.

تاسعاً: المَشْيَخَات:

وهي كتب يجمع فيها المحدثون **أسماء شيوخهم ، وما تلقوه عليهم** من الكتب أو الأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها. ولهم فيها مسالك عديدة في ترتيبها ، ومنها ما يسمى فهرساً أو ثبتاً ، ومن أشهرها برنامج الرّعيني المسمى «الإيراد لنبذة المستفاد من الرواية والإسناد» ، و«فهرست الإمام أبي بكر محمد بن خير» ، وكلاهما نفيس ، مطبوع. وغيرهما كثير.

عاشراً: العلل:

وهي الكتب التي يجمع فيها الأحاديث المعلَّة ، مع بيان عللها.

والتصنيف على العلل يأتي في الذروة من أعمال المحدثين؛ لما يحتاج إليه من الجهد الحثيث والصبر الطويل في تتبع الأسانيد، وإمعانِ النظر وتكرارِه فيها لاستنباط خفيّ أمرها الذي يستره الطلاء الظاهري الموهم للصحة.

وأشهر كتب العلل المفردة لهذا العلم ثلاثة مطبوعة ولله الحمد، وهي:

١ ـ العلل الكبير، للإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ). رتبه على الأبواب أبو طالب القاضي.

٢ ـ العلل لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٥ هـ). مرتب على الموضوعات لكنه بحاجة لتحقيق.

٣ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الدارقطني علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ)، مرتب على المسانيد.

حادي عشر: معاجم ألفاظ الأحاديث:

وهي مصنفات معاصرة على نظام المعاجم، لكنها تتناول كل ألفاظ الأحاديث، ولا تقتصر على الغريب منها. تذكر الجملة التي فيها الكلمة، وتشير لمواضعها في الكتاب أو الكتب التي يرد فيها الحديث الذي فيه الجملة.

وقد بدأ هذا النوع على يد المستشرقين، من منتصف القرن العشرين، ساعدهم على ذلك انتشار الطباعة، ولم يكن مثل ذلك ممكناً من قبل، وتتابعت بعد ذلك أعمال مشابهة لهم نعرِّف بأهم ما في هذا النوع فيما يأتي:

١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

صنفه جماعة من المستشرقين، وقاد عملهم فيما يبدو المستشرق

أ. ي. فنسنك. وي. ب. مَنسِنج. شمل الألفاظ المهمة من الأحاديث في الكتب الستة والموطأ وسنن الداري ومسند أحمد بن حنبل ، ويَتَّسِمُ عمل هذا المعجم بما يأتي:

١ً ـ مشابهة نظام المعاجم وسهولة معرفة مواضع الحديث بمعرفة كلمة منه.

٢ً ـ شموله كتباً كثيرة هي أهم مصادر الحديث تقريباً.

٣ً ـ تسهيل الرجوع بإعادة شرح الرموز أسفل صفحات المعجم كلها.

٤ً ـ تسهيل معرفة مواضع الحديث على المثقفين الذين لا خبرة لهم بكتب الحديث. وهي مزية لها مكانها.

ويلحظ على هذا العمل استدراكات منها:

١ً ـ كثرة الإحالات فيه مما يتعب القارىء إضافة إلى كثافتها في بعض الكلمات حتى تكاد تشغل عموداً أو صفحة.

٢ً ـ خُلوُّه من كلمات مهمة ، حتى ربما لا يعثر الباحث في حديث يزيد على عشر كلمات لا يعثر على أي كلمة منه ، وربما كان الحديث من المتفق عليه.

٣ً ـ ضعف تناسقه ، فالجملة الواحدة تُذكر لمناسبة كلمة وتخرج من مصادر ، وتذكر في موضع آخر بنفسها بزيادة مصادر أخرى أو نقص.

٤ً ـ صعوبة الإفادة من الأرقام لخلو كثير من طبعات كتب الحديث ، بل أكثرها من ترقيم الأبواب ، وما رقم منها كثير منه لا يطابق أرقام المعجم.

٥ً ـ إنه لم يلتزم نظام المعجم العربي بدقة ، بل سلك طريقاً

خاصاً يجب على القارىء أن يتعرفه بدقة ، وقد شرحوه في المجلد الأخير.

وعلى كل فهذه الاستدراكات لا تغض من قيمة هذا العمل وإفادته في اختصار الوقت على الباحث.

وقد بُني على هذا المعجم عملان لهما أهمية:

١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الجامع الصحيح ، للإمام مسلم بن الحجاج ، للسيد الدكتور سعد المرصفي ، في ثلاثة مجلدات ، صدّره بمقدمة هاجم فيها المستشرقين وعملهم في المعجم ، وادعى أنه تلافى أخطاءهم فيه. لكن تبين للأسف ، أنه مقتبس منهم ، مع تعديلات وتحسينات ليست ذات بال!!.

٢ ـ مفتاح المعجم المفهرس: للأستاذ مأمون صاغرجي ، ذلل فيه عَقَبة العزو في المعجم المفهرس للمصادر ، بأن بيّن الباب الذي يطابق الرقم الذي في المعجم ، ونظمه تنظيماً دقيقاً يفوق تنظيم أصله. وهو مطبوع ، قدّمنا له مقدمة عن أصالة العمل المعجمي عند المسلمين وسبْقِهم العالَم ، وانتقاداً للمعجم المفهرس ، وبياناً لمزية المفتاح وفوائده.

٢ ـ فهرس أهم ألفاظ صحيح مسلم: لمحمد فؤاد عبد الباقي. ذيل به صحيح مسلم بتحقيقه مع مجموعة فهارس شغلت المجلد الخامس من الطبعة. أجزل الله مثوبته.

٣ ـ فهرس ألفاظ سنن الترمذي ، للأستاذ. البيك. يقع في مجلد. على طريقة المعجم المفهرس ، لكن ترتيبه المعجمي أدق منه ، كما أنه أشمل من المعجم المفهرس وأكثر استيعاباً.

استدراك مهم:

هذا وقد أضعف عمله في تصنيف المراجع الحديثية من ألحقها بما أسماه فهارس متنوعة؛ وذلك في كتاب في التخريج صدر مؤخراً.

فقد عدّ الفهارس «للكشف عمن روى الحديث من أصحاب الكتب الأصلية على أربعة أنواع: النوع الأول ما كان ترتيبه على كلمات الحديث. النوع الثاني: ما كان ترتيبه على موضوع الحديث، النوع الثالث: ما كان ترتيبه على أوائل الأحاديث. النوع الرابع: ما كان ترتيبه على المسانيد.

فذكر في النوع الأول (وهو ما كان ترتيبه على الكلمات) المعجم المفهرس للمستشرقين.

وذكر في النوع الثاني وهو ما كان ترتيبه على موضوع الحديث وسماها الفهارس الموضوعية: مفتاح كنوز السنة.

ثم قال: **أصناف تقوم مقام الفهرس الموضوعي**، وذكر مجموعة من كتب المجامع مثل جامع الأصول، ومجمع الزوائد وغيرهما.

ثم قال: **لواحق الفهرس الموضوعي**: وذكر مراجع التخريج مثل نصب الراية وأمثاله، وكتب الأحكام، مثل الأحكام الكبرى والأحكام الصغرى للقاضي عبد الحق الإشبيلي، وبلوغ المرام لابن حجر وغيرها.

ثم قال: **مصادر الحديث المرتبة على الوحدات الموضوعية**: وذكر بقية كتب مرتبة على الموضوعات مثل صحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة والمستدرك على الصحيحين وعشرات كتب مرتبة على الأبواب.

وذكر في النوع الثالث: وهو ما كان ترتيبه على أوائل الأحاديث:

الجامع الصغير للسيوطي والجامع الكبير له وفيض القدير للمناوي شرح الجامع الصغير.

وذكر في النوع الرابع: وهو فهرس الأحاديث المرتبة على المسانيد: جملة كتب المسانيد، مثل مسند الإمام أحمد وغيره من المسانيد وكتب الأطراف، مثل تحفة الأشراف للمزي. . . .

ولعمر الحق فإن هذا الإيراد تكلف عجيب، وتعسف شديد لا مسوغ له، وأين في هذه الكتب ـ عدا المعجم المفهرس، ومفتاح كنوز السنة ـ صفة الفهرس في مصادر لا سابق لها، مثل المسانيد، والمصادر الأولى المصنفة على الأبواب؟!

إن الحرص على ما يسمى تجديداً قد جرّ صاحب هذا العمل إلى ركوب المحال، حتى عدّ ملحقاً بالفهرس بل عد فهرساً: الكتابَ الذي يُسطِّرُ ما في صدور الرجال!!.

الثاني عشر: البرامج الآلية:

وهي التي عرفت ببرامج (الحاسوب) أو (العقل الألكتروني). وهي برامج واسعة جداً تحتوي على نصوص الكتب التسعة، وبعضها على أكثر منها، وعلى شروح الكتب، ومراجع أخرى تخدم دارس الحديث، مثل كتب الجرح والتعديل، واحتوى البرنامج الواحد مراجع كثيرة تزيد على الخمسين، بمجلدات قد تزيد على العشرة لبعض المراجع. فعادت على مستخدمها بفوائد قيمة عزيزة كثيرة، في وقت يسير جداً، بل جاء بعضها بفوائد تحتاج إلى وقت طويل جداً، مثل إحصاء المرويات بسندٍ ما، أو مرويات راوٍ ما، مما يسّر بحوثاً جديدة لم تكن تتأتّى قبل إلا للأئمة الحفاظ المتقنين جداً، السريعي الاستحضار، ومن ذلك دراسات عُقدت لرجال تُكلم فيهم من رجال الستة، وتبين اندفاع الطعن عن تصحيح ما صُحح لهم،

سواء كان ذلك في الصحيحين ، أو صحيح في غيرهما .

لكنّا نُذكّر الباحث هنا **بضرورة التثبت بالرجوع إلى المراجع الأصلية** ، وذلك لأسباب ، منها :

١ ـ حق الواجب العلمي بالرجوع إلى المصادر الأصلية ، ويكون دور الحاسوب دور التمهيد والتيسير والتوصيل إلى مواضع المواد المطلوبة بسرعة فائقة .

٢ ـ التخلص من اشتباهٍ بالراوي مع سَمِيّه أو أي شبيه باسمه ، أو اشتباه حديث بغيره أو جملة أو لفظة بغيرها .

٣ ـ بُعْدُ كثير من العاملين في إعداد هذه البرامج بل أكثرهم إلا القليل النادر عن الاختصاص في علم الحديث ، ودراية دقائقه .

٤ ـ الجهالة بحال هؤلاء العاملين إلا في القليل النادر من حيث الأمانة العلمية ، أو من حيث الكفاءة العلمية بل قد علمنا اندساس بعض أشخاص في الآونة الأخيرة هم أعداء لأهل الحديث ، فكيف تكون برامج الحاسوب عمدة علمية مع هذه الجهالة ، ومع هذا الاحتمال . بل الواقع؟! .

وفي الحق أن منهج السلامة هو منهج التحري العلمي ، وهو منهج الإسناد عند المحدثين ، وذلك بمعرفة حال كل عامل في إعداد البرنامج ، ثم نَسخِهِ حتى وصولِه إلينا . وهو في غاية الصعوبة .

ثم لا بد على كل حال من الرجوع إلى الأصول التي أخذ البرنامج منها؛ لاعتبار ذلك مطلباً علمياً وإسنادياً هو واجب الرجوع إلى الراوي الأصل ، الذي سماه المحدثون (علوَّ الإسناد) ، ورحلوا من أجله في آفاق البلاد ، أو ما يسمى في لغة البحث المعاصر الرجوع إلى «المصدر» أي الذي هو المنبع .

وعلى كل فإن هذا لا ينقص أهمية هذه البرامج العظيمة إنما يضع ضوابط للإفادة منها وإنا ندعو كل مثقف وخاصة طالب الحديث لأن يمهر المهارة الكاملة في استعمال هذا الحاسوب بكل جوانب إفادته ، ويفيد من البرامج العلمية المعدة له على اختلاف أنواعها. وخصوصاً برامج الحديث النبوي؛ فإن لها فوائد تستحق الشكر الجزيل ، نذكر منها:

١ً ـ تيسير الوصول إلى المعلومة المطلوبة ، أو الحديث المطلوب ، مع العزو للمراجع.

٢ً ـ توفير الوقت الكثير ، والباحث بأمسِّ الحاجة إلى ذلك، بل كل مسلم مطالب بذلك؛ ليكون أحسنَ عملاً كمّاً وكيفاً.

٣ً ـ توفير المال الكثير الذي يتكلفه تحصيل المراجع الكثيرة.

٤ً ـ توفير المكان. وقد أصبحت البيوت الآن تضيق.

٥ً ـ تيسير الاتصال بأنواع الثقافات والعلوم.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كلمة الختام

أما بعد: فهذه وجازة مختصرة قدمناها في مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف . أما مناهجهم الخاصة التي تدرس طريقةَ كلِّ إمام في كتابه وأسرَارَها ورموزَها فلها موضع آخر عسى أن نوفق فيه للخير ، وقد أعددنا في مهماتها كتابنا (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) فليرجع إليه فقد لقي القبول الحسن عند أهل العلم واعتُمِدَ مرجعاً عولوّا عليه في التأليف في مناهج المحدثين وفي قضايا مهمة من علوم الحديث ولله الحمد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين.

كتبـه

نور الدين عتر

خادم القرآن والحديث

في كلية الشريعة بجامعة دمشق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثبت المراجع[1]

١ ـ **اختصار علوم الحديث** ، للحافظ ابن كثير ، بشرح أحمد شاكر الطبعة الثالثة. مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده. القاهرة.

٢ ـ **إرشاد طلاب الحقائق لمعرفة سنن خير الخلائق** ، للإمام النووي ، تحقيق الدكتور نور الدين عتر. توزيع دار اليمامة ـ دمشق.

٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لابن حجر ، المكتبة التجارية.

٤ ـ **أصول الإمام فخر الإسلام أبي الحسن البزدوي بهامش شرحه كشف الأسرار**. طبع استانبول.

٥ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد** للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف بالرياض. الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٦ ـ **أصول الجرح والتعديل** للأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

٧ ـ **الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض. تحقيق الأستاذ سيد صقر.

٨ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين** للدكتور نور الدين عتر. طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩ ـ **الأنوار الكاشفة** لعبد الرحمن المعلمي اليماني. ط. السلفية.

---

(١) مرتباً على حروف المعجم مقتصراً على بيانات الطبعة في موطن الحاجة.

١٠ ـ **الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** للشيخ أحمد شاكر.
١١ ـ **تاريخ الدولة الأموية** للدكتور يوسف العش.
١٢ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي** ، للمباركفوري. ط. الهند ـ تصوير.
١٣ ـ **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي** ، للحافظ السيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية. دار الكتب الحديثة ـ القاهرة: ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م.
١٤ ـ **تذكرة الحفاظ** للذهبي ، طبع الهند. الطبعة الثالثة.
١٥ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر.
١٦ ـ **التقرير والتحبير شرح التحرير** لابن أمير حاج. طبع بولاق.
١٧ ـ **تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك** للسيوطي. طبع شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده: ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م.
١٨ ـ **تهذيب السنن** للحافظ عبد العظيم المنذري. ط. أنصار السنة. مصر.
١٩ ـ **توجيه النظر** للعلامة الشيخ طاهر بن صالح الجزائري ، تصوير بيروت..
٢٠ ـ **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار**، للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير تحقيق وتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله.
٢١ ـ **جامع الأصول**، لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. طبع دمشق: ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.
٢٢ ـ **الجامع الصحيح** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع بولاق. سنة ١٣١٤ هـ.
٢٣ ـ **الجامع** للإمام محمد بن عيسى الترمذي (سنن الترمذي) طبعة مصطفى البابي الحلبي.

٢٤ ـ **الجامع الصغير** ، للسيوطي ، نسخة شرحه التيسير للمناوي ، تصوير المكتب الإسلامي ، بيروت.
٢٥ ـ **الجرح والتعديل**. لابن أبي حاتم الرازي ، طبع الهند.
٢٦ ـ **الحديث والمحدثون** للدكتور محمد أبو زهو. مطبعة مصر. الطبعة الأولى: ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.
٢٧ ـ **دراسات في مناهج المحدثين** إعداد الدكتور أمين محمد القضاة والدكتور عامر حسن صبري. مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة رقم ٤٣.
٢٨ ـ الرحلة **في طلب الحديث** للخطيب البغدادي. تحقيق الدكتور نور الدين عتر.
٢٩ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه** ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية ـ ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
٣٠ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة** ، للمحدث محمد بن جعفر الكتاني. طبع دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.
٣١ ـ **الروض الباسم** محمد بن الوزير اليماني الصنعاني. ط. المنيرية. مصر.
٣٢ ـ **السنة المطهرة والتحديات** للدكتور نور الدين عتر. طبع دار المكتبي. دمشق: ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.
٣٣ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** للدكتور مصطفى السباعي.
٣٤ ـ **سنن ابن ماجه** القزويني. طبع عيسى البابي الحلبي.
٣٥ ـ **سنن أبي داود** السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى.

٣٦ ـ **سنن البيهقي** ، تصوير عن ط. الهند.
٣٧ ـ **سنن الدارقطني** تصحيح الشيخ هاشم المدني.
٣٨ ـ **سنن النسائي**، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.
٣٩ ـ **شرح الألفية في علم الحديث** ، للعراقي ، طبع مصر. جمعية النشر والتأليف. الطبعة الأولى: ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٧م.
٤٠ ـ **شرح ألفية السيوطي** للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. مصر.
٤١ ـ **شرح التوضيح على التنقيح**، لصدر الشريعة، ط. صبيح. مصر.
٤٢ ـ **شرح جمع الجوامع** لجلال الدين المحلي. ط. مصر.
٤٣ ـ **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب**. ط. الأميرية.
٤٤ ـ **شرح علل الترمذي**، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح ـ دمشق ـ الطبعة الأولى: ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.
٤٥ ـ **شروط الأئمة الخمسة** لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي. باعتناء عبد الفتاح أبو غدة ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث.
٤٦ ـ **صحيح الإمام مسلم بن الحجاج** ، طبع استانبول. دار الطباعة العامرة سنة: ١٣٢٩ هـ.
٤٧ ـ **العَرْفُ الشّذِيّ شرح جامع الترمذي** ، لمحمد أنور شاه الكشميري. ط. الهند.
٤٨ ـ **علوم الحديث** للإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري. دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثالثة: ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.
٤٩ ـ **العواصم من القواصم** للقاضي أبي بكر ابن العربي، ط. السلفية.
٥٠ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني. المطبعة الخيرية للخشاب سنة ١٣١٩ هـ.

٥١ ـ **فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث** ، للسخاوي ، طبع مصر.
٥٢ ـ **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت** ، للإمام محب الله بن عبد الشكور.
٥٣ ـ **القاموس المحيط** ، لمجد الدين الفيروزآبادي. ط الشركة المتحدة. بيروت.
٥٤ ـ **قواعد التحديث** ، للقاسمي، طبع مصر ، عيسى البابي الحلبي.
٥٥ ـ **كشف الأسرار** لعبد العزيز البخاري شرح أصول البزدوي ، طبع استانبول.
٥٦ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس** ، لإسماعيل العجلوني ، طبع حلب.
٥٧ ـ **الكفاية في علم الرواية** ، للخطيب البغدادي ، طبع الهند.
٥٨ ـ **المحدث الفاصل** للرامهرمزي. ط. دار الفكر. دمشق.
٥٩ ـ **المسند** للإمام أحمد بن حنبل. ط. دمشق ـ بيروت.
٦٠ ـ **مناهج المحدثين** للدكتور ياسر الشمالي. طبع الجامعة الأردنية ـ عمان ـ ١٩٩٨ م.
٦١ ـ **منهج الحديث في علوم الحديث** للدكتور الشيخ محمد السماحي.
٦٢ ـ **منهج النقد في علوم الحديث** للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م.
٦٣ ـ **الموطأ** للإمام مالك ، ط. عيسى البابي الحلبي ـ مصر.
٦٤ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري** لابن حجر. طبع المنيرية بالقاهرة ١٣٤٧ هـ.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة في أهمية هذا المؤلَّف ، وهدفه وخطّته	٥
الفصل الأول: مناهج المحدثين وحدودُها وغاياتها ومصادرها	٨ـ٤١
تعريف مناهج المحدثين	٨
مناهج المحدثين العامة والخاصة	١٠
علم التخريج والاختلافات فيه	١١
الفرق بين مناهج المحدثين والتخريج	١٥
تأصيل مناهج المحدثين واعتناء الأئمة به	١٦
بعد عن المطلوب بخلط التعليم بالرواية في الحديث	٢١
غايات علم مناهج المحدثين	٢١
نشأة مناهج المحدثين	٢٣
المصادر في مناهج المحدثين: نقول عن الأئمة	٢٦
نماذج مما كتبه الأئمة:	٢٧
بدء البحث في الشروط	٣٤
طرق البحث في مناهج المحدثين	٣٥
مناهج المحدثين في العصر الحالي	٣٥
دعوة للشمولية ومناقشة آرائِه	٣٩

الفصل الثاني: مكانة الحديث النبوي في الإسلام ..... ٤٢ ـ ٥٣
السنة هي الأصل الثاني، وبطلان فهم سيء لذلك ٤٢
وجوب العمل بالسنة ٤٢
شبهات سابقة على العمل بالسنة ٤٤
شبهات عصرية ٤٧
دوافع المستشرقين ورأينا فيها ٤٨
الفصل الثالث: الصحابة والحديث النبوي ..... ٥٤ ـ ٦٤
عدالة الصحابة ٥٥
مناهج الصحابة الحديثية ٥٩
أهم مناهج الرواية في عهد الصحابة ٥٩
تقليل الرواية ٥٩
التثبت في الرواية ٦٠
نقد الروايات ٦١
مناهج الصحابة في محاربة الوضع ٦٢
البحث عن الإسناد ٦٢
الاحتياط في تحمل الحديث ٦٢
الرحلة في طلب الحديث ٦٣
مقارنة الروايات ٦٤
الفصل الرابع: مناهج المحدثين في الرواية ..... ٦٥ ـ ٨٩
تعريف الرواية ٦٥
منهاج طالب الحديث ٦٧
منهاج المحدث ٧٠
مناهج المحدثين في تلقي الحديث وضبطه ٧٢
أهلية التحمل ٧٢

شروط التحمل ٧٣
مناهج تلقي الحديث ٧٣
مناهج المحدثين في أداء الحديث وشروطه ٧٧
ركن أداء الحديث ٧٨
شروط أداء الحديث ٧٨
مناهج التعبير عن التحمل ٧٩
أهمية اصطلاحات الأداء ٨٠
منهاج الرواية بالمعنى ٨١
شروط الرواية بالمعنى ٨٢
تنبيهان: عصر الرواية بالمعنى والاحتياط فيها ٨٣
شبهة حول الرواية بالمعنى ٨٤
مناهج المحدثين في كَتْب الحديث وضبطه ٨٦
اصطلاحات كُتّاب الحديث ٨٧
الفصل الخامس: المناهج العامة للمحدثين في التصنيف ... ٩٠ ـ ١١١
أولاً: الكتب المصنفة على الموضوعات ٩٠
ثانياً: الكتب المرتبة على أسماء الصحابة ٩٤
ثالثاً: المعاجم ٩٦
رابعاً: الكتب المرتبة على أوائل الحديث ٩٧
ومنها مفاتيح وفهارس حديثه ٩٨
خامساً: المصنفات الجامعة (المجامع) ٩٩
الطريقة الأولى: التصنيف على الموضوعات ٩٩
الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة ١٠٠
سادساً: مصنفات الزوائد ١٠٠
سابعاً: كتب التخريج ١٠٢
ثامناً: الأجزاء ١٠٣

تاسعاً: المشيخات ١٠٤
عاشراً: العلل ١٠٤
حادي عشر: معاجم ألفاظ الحديث ١٠٥
استدراكات على هذا النوع وتحذيرات ١٠٦
استدراك مهم: حول إلحاق مراجع الحديث بالفهارس!!؟ ١٠٨
الثاني عشر: البرامج الآلية (الحاسوب) ١٠٩
ضرورة العودة للمراجع الأصلية ١١٠
كلمة الختام ١١٢
ثبت المراجع ١١٣
الفهرس ١١٨
كتب للمؤلف ١٢٢

* * *

كتب للمؤلف

في التأليف العلمي المتخصص:

* الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (الطبعة الرابعة).
* منهج النقد في علوم الحديث (الطبعة الخامسة ـ منقحة).
* معجم المصطلحات الحديثية. (باللغتين العربية والفرنسية، حائز على الجائزة الأولى لمسابقة الدراسات الحديثية، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ جامعة الدول العربية).
* تصدير معجم المصنفات في الدراسات الحديثية. (حائز على الجائزة الثانية لمسابقة الدراسات الحديثية المذكورة).
* هَدْيُ النبي ﷺ في الصلوات الخاصة (طبعة ثالثة).
* دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الأول) (العبادات) الطبعة السابعة.
* دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (الكتاب الثاني) (المعاملات) الطبعة السابعة.
* دراسات منهجية في الحديث النبوي (الأسرة والمجتمع) (الطبعة الثالثة).
* النكاح في سنن النسائي والأدب في سنن الترمذي (الطبعة الرابعة).
* الحج والعمرة في الفقه الإسلامي (موضح بالمصورات الجغرافية) (الطبعة السادسة).

* في تفسير القرآن الكريم وأسلوبه المعجز علمياً وبيانياً (الطبعة الثانية عشرة). وهي معدلة وموسعة.
* علوم القرآن الكريم (الطبعة الثامنة).
* الإحرام (بحث خاص لموسوعة الفقه الإسلامي في الكويت).
* الإحصار (بحث خاص لموسوعة الفقه الإسلامي في الكويت).
* الحج (بحث خاص للموسوعة الكويتية).
* خروج النظم المصرفية عن أحكام الشريعة الإسلامية وطرق علاجها. (خاص بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
* المسانيد ومكانتها في علم الحديث.
* أصول الجرح والتعديل (الطبعة الثالثة ـ معدلة ومنقحة ومزيدة زيادات مهمة).
* خبر الواحد الصحيح وأثره في العقيدة والعمل.
* القرآن الكريم والدراسات الأدبية (الطبعة الرابعة).
* أحكام القرآن في سورة البقرة. (الطبعة الرابعة).
* أحكام القرآن في سورة النساء (من محاضرات الدراسات العليا في التفسير التحليلي).
* آيات الأحكام: تفسير واستنباط (الطبعة الأولى).
* إعلام الأنام شرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام للحافظ ابن حجر (الطهارة والصلاة).
* إعلام الأنام شرح بلوغ المرام في أحاديث الأحكام للحافظ ابن حجر (تتمة الصلاة ـ اللباس ـ الزكاة ـ الصوم ـ الحج ـ البيوع) (الطبعة السابعة ، الأولى الموسعة).
* في ظلال الحديث النبوي : أول دراسة فكرية اجتماعية وأدبية جمالية معاصرة (الطبعة الثانية).
* التفسير وعلوم القرآن (الطبعة الأولى).

* لمحات في مناهج المحدثين العامة (في الرواية والتصنيف).
* مع الروائع والبدائع في البيان النبوي.

في تحقيق المخطوطات:

* علوم الحديث للإمام ابن الصلاح الشهرزوري. (طبعة سادسة بتحقيق جديد وتعليقات موسعة).
* المغني في الضعفاء للإمام شمس الدين الذهبي. (طبعة مدققة بتحقيق جديد وتعليقات معدلة وموسعة).
* الرحلة في طلب الحديث، للإمام الحافظ أبي بكر الخطيب. (الطبعة الرابعة) وهو كتاب فريد يتحدث عن الرحلة في طلب الحديث الواحد.
* شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي. (الطبعة الرابعة). (والأولى بمقابلة جديدة على الأصل، وتصحيح مهم لأخطاء الطباعة وتعديل جوهري للتعليقات).
* إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ للإمام النووي. (الطبعة الرابعة).
* نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر (الطبعة الثالثة بمقابلة جديدة، وتعديلات مهمة في التعليق).
* هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، للإمام المحدث الحافظ المجتهد عز الدين بن جماعة الكناني.

بحوث علمية ودراسات ثقافية:

* المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام (الطبعة الثامنة).
* أبغض الحلال (الطبعة السادسة).
* أسس الدعوة وأخلاق الدعاة (طبع الآلة الكاتبة) (تحت الطبع).

* الأحاديث المختارة من جوامع الإسلام (أملية جامعية).
* تفسير سورة الفاتحة في ضوء السنة النبوية وعلوم البلاغة واللغة العربية.
* دراسات موجزة في الثقافة الإسلامية (نفد).
* ماذا عن المرأة (الطبعة السابعة).
* السنة المطهرة والتحديات (الطبعة الثالثة).
* فِكر المسلم وتحديات الألف الثالثة.
* كيف تتوجه إلى القرآن.
* تعلم كيف تحج وتعتمر (الطبعة الثالثة).
* النفحات العطرية من سيرة خير البرية ﷺ.
* الاتجاهات العامة للاجتهاد.
* ما هو الحج الأكبر.
* الملامح الفنية في الحديث النبوي.
* علم المناسبات وأهميته في تفسير القرآن وكشف إعجازه.
* فقه الإمام البخاري في جامعه الصحيح.
* جمع القرآن الكريم وتوثيقه في عهد النبي ﷺ.
* كيف تتوجه إلى العلوم والقرآن الكريم مصدرها.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هذا الكتاب

إنه لمن الأهمية بمكان عظيم أن يعلمَ طالب الحديث وكلُّ محبٍّ للحديث وللإسلام مناهج المحدثين العامة في الرواية، وفي التصنيف،ويُحيطَ خُبراً بمناهجهم الفنية ومقاصدهم منها.

إن هذا العلم يعرفك بدقة المنهج الذي نُقِلَ به الحديث النبوي للأجيال، حتى تقرأه اليوم كما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غضّا جديداً.كما أنه موصلٌ إلى الهدف الأسمى ،وهو العلمُ بالحديث النبوي والتفقُّهُ فيه.

وهذا الكتاب على إيجازه يُسهل للقارئ تحقيق هذه الأهداف الجليلة، ويقدم فوائدَ فريدة لا توجد في غيره ، مع غاية اليسر والاختصار.